الفصل الثاني

بعض النظريات للفسرة للسلوك الإجرامى

أولاً: المدارس التكوينية .

ثانياً: المدارس النفسية .

ثالثاً: المدارس الاجتماعية .

رابعاً: المدارس التكاملية .

خامساً: الاتجاه الإسلامى فى تفسير السلوك الإجرامى .

بعض النظريات المفسرة للسلوك الإجرامي

تمهيد:

الهدف الرئيسي من إجراء هذه الدراسة هو التوصل إلى توصيف للدور الإسلامي الذي يمكن أن تقوم به بعض مؤسسات التربية كي تقي المجتمع شر الجريمة، ولذا كان من الضروري التعرف على الدوافع التي تؤدي بالفرد- أو مجموعة من الأفراد- إلى ارتكاب الجرائم المختلفة. وهناك كثيرٌ من النظريات حاول أصحابها تفسير السلوك الإجرامي، وإبراز الدوافع المختلفة التي تكمن وراء هذا السلوك، وفي هذا الفصل يلقي الباحث الضوء على بعض هذه النظريات، مع توضيح وجهة النظر الإسلامية في تفسير السلوك الإجرامي.

فقد يكون في إلقاء الضوء على تلك الدوافع والنظريات كشفٌ عن الأسباب الحقيقية وراء ارتكاب بعض أفراد المجتمع للجرائم ، وإذا عُرفت تلك الأسباب فإن هذا من شأنه أن يساعد على التوصل إلى الأساليب التي يمكن من خلالها إزالة هذه الأسباب، وهذا ما يسمى بسياسة تجفيف المنابع؛ حيث يتم التغلب على المشكلة بإزالة أسبابها.

تفسير السلوك الإجرامي:

اهتم رجال الفكر والعلم بمحاولة تفسير الجريمة منذ زمنٍ بعيد، إلا أن هذا الاهتمام لم يأخذ الطابع العلمي إلا منذ عهدٍ قريب.

فقد تميزت التفسيرات القديمة للسلوك الإجرامي بأنها ذات طابع ميتافيزيقي غيبي، فقد كان الاعتقاد السائد يقول بوجود قوى سحرية غيبية أو أرواح شريرة تؤثر على الفرد وتجعله يسلك سلوكاً إجرامياً، وبالتالي فإن هذه التفسيرات تميزت باللاموضوعية والبعد عن الأسلوب العلمي.[1]

وكان بعض القدامى أيضاً يعتقدون أن الجريمة قدرٌ محتومٌ من قبل الآلهة ولذا لا ينبغي أن نبحث عن أسبابها في الفرد أو المجتمع، وهي تعبر عن غضب الآلهة. كما ذكر بعض الفلاسفة أن الجريمة ظاهرةٌ تنشأ عن إهمال التربية والتهذيب الروحي.[2]

---

(١) . السيد رمضان، الجريمة والانحراف من المنظور الاجتماعي، (الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ١٩٨٥ م)، ص ٩٣.

(٢)د. علي عبد القادر القهوجي، علم الإجرام وعلم العقاب، (بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، ب ت)، ص ٣٧.

ومن أقدم النظريات الفلسفية فى تفسير الجريمة قول سقراط بأن السلوك الإجرامى والجريمة يرجعان إلى الجهل، وأن السلوك السوى والفضيلة يرجعان إلى العلم. وقال أفلاطون فى كتابه "القوانين" إن سبب الجريمة طبيعى فى الفرد، ويساعد عليه شيطان يحمله الإنسان معه أينما سار، فى حين يرى أرسطو أن السبب وراء السلوك الإجرامى ليس غيباً ولكنه يرجع إلى الجشع والحسد وحب الثروة والطموح.[1]

ويرى الباحث أن إرجاع الجريمة والسلوك الإجرامى إلى الجهل- كما رأى سقراط- ليس صحيحاً دائماً، ذلك لأن هذا المنطق يقتضى أن يصبح كل جاهلٍ مجرماً، وكل ذى علمٍ من الصالحين، وهذا لا يتفق دائماً مع الواقع؛ فالذين يصنعون القنابل الذرية المختلفة- والتى تستخدم فى جلب الشر- هم من صفوة أهل العلم، كذلك فإن كثيراً من الناس يعرف الحق ويحيد عنه، ويعرف الشر ولا يجتنبه.

وترجع الدراسة المنظمة لأسباب الجريمة والسلوك الإجرامى إلى قرنين فقط من الزمان، فحتى وقت الثورة الأمريكية تقريباً كان يُعتقد أن السبب وراء ارتكاب الجرائم هو الانحطاط الفطرى الذى يغرسه الشيطان فى الفرد. ولأنه كان يُعتقد أن شيئاً ما خارجاً عن الفرد والمجتمع هو المسئول عن الجريمة كانت فكرة إمكانية القضاء على الجريمة أو تخفيض معدلاتها بتعديل الظروف التى تنتجها أمراً بعيداً تماماً[2]. ومع بداية العصر الحديث بدأت مجموعة من الدراسات المتعلقة بالبحث فى أسباب الجريمة فى الظهور، ولكن هذه الدراسات افتقدت الطابع العلمى، ولم يأخذ البحث فى أسباب الجريمة الطابع العلمى إلا بعد الثورة العلمية التى ظهرت فى العلوم الاجتماعية، والتى كانت تابعةً للثورة العلمية فى مجال العلوم الطبيعية، وقد تعددت الدراسات بتعدد العلوم التى تهتم بالسلوك الإجرامى، وعليه فقد تعددت اتجاهات تحديد عوامل وأسباب هذا السلوك[3]. وقد ظهرت مجموعةٌ من المراكز المتخصصة فى مجال الجريمة عالمياً ومحلياً منها على سبيل المثال "المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية".

وفيما يلى يتناول الباحث عدداً من النظريات التى حاولت تفسير السلوك الإجرامى:

---

(١) د. السيد رمضان، مرجع سابق، ص ٦٣

(2) James William Coleman and Donald R. Cressy, Social Problems, third edition, New York: Harper and Row, publishers, p.406.

(٣) د. على عبد القادر القهوجى، مرجع سابق، ص ٣٨

أولاً: المدارس التكوينية:

"يُقصد بالمدارس التكوينية تلك التي تربط بين الجريمة والتكوين العضوى للمجرم، سواء من حيث الشكل الخارجي لأعضاء جسمه أو أداء أعضائه الداخلية لوظائفها"(١).

فقد أثبتت بعض الدراسات وجود ارتباط بين الشوهات الجسمية والعيوب الخلقية، والسلوك الإجرامي، حيث اتضح من هذه الدراسات أن عدداً ليس بالقليل من المجرمين كانوا يعانون من عيوب جسمية(٢) وربما يكون للأدب الإنجليزى دورٌ فى لفت أنظار الباحثين إلى وجود علاقةٍ بين الشكل الخارجي للفرد والسلوك الإجرامي، وذلك لما قدمه الأدب الإنجليزى من تصورٍ للشخصية الإجرامية، حيث يوجد دائماً علاقة بين الشر وبعض السمات الجسدية، فيقول قيصر عن عدوه الخائف: إن "يوند كاسيوس Yond Cassius" يتميز بتلك النظرة المخيفة، وأمثال هؤلاء يشكلون خطراً جسيماً. كما أن "جورج كروشانك George Cruichskank" فى رواية ديكر Dichens" أوليفر تويست " يصف كلاً من فاجن، ويل سايكس بأن لهم حضوراً شريراً.(٣)

ويؤيد بعض الإعلاميين تلك الرؤية لشخص المجرم، حيث غالباً ما يصور بعض مخرجى الأفلام السينمائية المصرية المجرم فى هيئةٍ بدنيةٍ ضخمةٍ، ووجهٍ مقطوعٍ وغلظة فى الطبع، وصوتٍ مرتفعٍ،.... إلى غير ذلك من الصفات البدنية أو المتعلقة بالشكل الخارجي للمجرم.

وقد يؤدى الشعور بالخوف والقلق وعدم الاستقرار الذى ينتاب المرضى وأصحاب العاهات إلى انحرافهم أو إجرامهم، أو أن يقوم هؤلاء الأفراد بسلوكٍ تعويضى من خلال الانحراف أو الجريمة يحاولون به تعويض أنفسهم عن الفشل فى الدراسة أو عدم احترام الجنس الآخر لهم .... ،الخ.(٤)

---

(١) المرجع السابق، ص ٣٩.

(٢) د. محمد شحاتة ربيع وآخرون، علم النفس الجنائي، (القاهرة: دار غريب، ١٩٩٥ م)، ص ٩٢

(3) Herschel Prins, Criminal Behaviour : An Introduction to Its Study and Treatment, New York: Pitman publishing, 1973, p.47.

(٤) د. السيد رمضان، مرجع سابق، ص ص ٨٥: ٨٦.

ويجب التنويه إلى أن هذه النظريات لا تنكر أثر العوامل النفسية والاجتماعية ولكنها ترى أن دورها ثانوى، أما السبب الرئيسى فى السلوك الإجرامى فيرجع إلى عامل التكوين العضوى.[1]

ويرجع الفضل فى نشأة المدارس التكوينية إلى الطبيب الإيطالى " شيزارى لومبروزو " Cesare Lombroso صاحب فكرة الإنسان المجرم وكان ذلك فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وأطلق البعض اسم "المدرسة الوضعية The positive school" على المدرسة التى أسسها لومبروزو.[2]

ويتناول الباحث فيما يلى بعضاً من المدارس التكوينية مُتْبِعاً كلاً منها بالنقد الموجه إليها وذلك على النحو التالى:

١- المدرسة التكوينية التقليدية (المدرسة اللومبروزية):

أجرى " لومبروزو " مجموعةً من الفحوص والدراسات على بعض المجرمين الأحياء والأموات، بهدف الوصول إلى نتائج تسمح بالتمييز بينهم وبين الأسوياء غير المجرمين، فقد أجرى أبحاثه على حوالى ٣٨٣ جمجمة لمجرمين موتى وحوالى ٦٠٠ مجرم على قيد الحياة مستخدماً المنهج التجريبى. وقد ضَمَّن "لومبروزو" نتائج هذه الأبحاث فى الطبعة الأولى من كتابه "الإنسان المجرم" عام ١٨٧٦م، والذى قال فيه: "إن المجرم وحشٌ بدائى يتميز بملامحَ خاصةٍ توفرت فيه عن طريق الوراثة، وأنه مطبوعٌ على الإجرام".[3]

ومما أكد فكرة "الإنسان المجرم" عند لومبروزو أنه عندما قام بتشريح جثة شقى قاطع طريق يدعى "فيليلا Villella" من جنوب إيطاليا لاحظ عنده فراغاً فى مؤخرة الجمجمة يشبه ذلك الذى يوجد عند القردة، مما حدا به إلى القول بأن المجرم وحشٌ بدائى".[4]

ولعل الذى قاد "لومبروزو" إلى إجراء هذه الدراسات هو ملاحظاته أثناء عمله فى الجيش الإيطالى، حيث لاحظ أن الجنود المشاكسين ينفردون بخصائص غير موجودة فى غيرهم من الجنود الطيعين الهادئين، فقد كان هؤلاء المشاكسون يعتادون وشم أجزاءٍ من أجسامهم

---

(١) د. على عبد القادر القهوجى، مرجع سابق، ص ٣٩.

(2) James William Coleman and Donald R. Cressy, op. Cit., pp.406-407.

(٣) د. على عبد القادر القهوجى، مرجع سابق، ص ٤٠: ٤٢.

(٤) د. حسنين إبراهيم صالح عبد، الوجيز فى علم الإجرام وعلم العقاب، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٨م)، ص ٣٧.

بصورٍ فاحشةٍ، وكتابات ماجنةٍ، وعند تشريح جثث بعض المتوفين منهم لاحظ وجود عيوبٍ فى التكوين الجسمانى لهم.(١)

وقد ذكر "لومبروزو" مجموعةً من الصفات تشبه صفات الحيوانات البدائية، وقال بأن توفر خمس صفاتٍ أو أكثر من هذه السمات الجسدية يجعل الفرد خاضعاً للنمط الإجرامى التام، وإذا توفر لديه ثلاث صفاتٍ يكون من النمط الإجرامى الناقص، وإذا قلت هذه الصفات عن ثلاث فليس من الضرورى اعتباره مجرماً. وهذه الصفات لا تكون سبباً فى الجريمة بقدر ما تعنى ارتداد صاحبها إلى النمط المتوحش البدائى atavism ، ومن هذه الصفات ما يلى:(٢)

١- عدم انتظام و تشابه نصفى الوجه.

٢- كبر زائد فى أبعاد الفك وعظام الوجنتين.

٣- تشوهات فى العينين.

٤- امتلاء الشفتين وضخامتهما وبروزهما.

٥- طول زائد للذراعين.

٦- وجود أصابع زائدة فى اليدين والقدمين.

ومما أشار إليه " لومبروزو" أيضاً أن السبب الأساسى للسلوك الإجرامى إنما يرجع إلى ما أسماه "بالاندفاع الخلقى Congenital Impulsiveness" الذى يكون متأصلاً فى تكوين المجرمين فيولدون به، وبالتالى يصعب على الظروف البيئية مهما كانت أن تغير من هذا القدر الذى لاخلاص منه.(٣)

ومن الصفات النفسية التى تميز الإنسان المجرم عند "لومبروزو": عدم الشعور بالألم، وذلك لملاحظة كثرة الوشم على أجسام المجرمين، والاندفاع والغرور، وعدم الخجل.(٤) وكذلك الفظاظة، وغلظة القلب، مما يجعلهم يُقدمون على جرائم الدم.(٥)

---

(١) د. سامية حسن الساعاتى، الجريمة والمجتمع: بحوث فى علم الاجتماع الجنائى، ط ٢، (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٣ م)، ص ٩٢.

(٢) د. السيد رمضان، مرجع سابق، ص ص ٧٤: ٧٥.

(٣) د. سامية حسن الساعاتى، مرجع سابق، ص ٩٣. عن:

-Cesare Lombroso,"The Criminal-Aborn Type",B. Vedderet al (eds), pp.139-147.

(٤) د. نور الدين هنداوى، مبادئ علم العقاب، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٩م)، ص ٣٧.

(٥) د. حسنين إبراهيم صالح عبيد، مرجع سابق، ص ٣٧.

وقد ازداد التفكير في الربط بين السمات الجسدية والسلوك الإجرامي، بعد ظهور نظرية دارون في التطور البشري، وبعد الاهتمام المتزايد بعلم تحسين النسل، الذي كان يقوده في ذلك الحين سير "فرانسيس جالتون Francis Galton" فبعض الاهتمام بوجود علاقة بين الصفات الجسدية والسلوك الإجرامي كان نتيجة طبيعية لعمل بعض علماء فراسة الدماغ، مثل "فرانسيس كول Francis Call"، وتلميذه دكتور "Lauvergne" الفرنسي، الذي قال بأن للمجرمين وجوهاً خاصة تتميز بالنظرة الوحشية وعدم التأثر بشيء.[1]

وقد تعرض " لومبروزو" لنقدٍ شديدٍ من زميله "انريكو فيري Ferri" الذي كان أستاذاً للقانون الجنائي بجامعة روما، وكان من المعارضين لنظرية "لومبروزو" عن الإنسان المجرم، ويرى فيري أن العوامل المحيطة بالمجرم سواء كانت عضويةً أو ماديةً أو اجتماعيةً، لها دور كبيرٌ في السلوك الإجرامي للفرد، وقد ضَمَّن فيري هذه الأفكار في كتابه "علم الاجتماع الجنائي".[2]

وقد وجد نقد "فيري" صدى عند "لومبروزو" مما جعله يعترف بالعوامل الاجتماعية – وإن كان ذلك على نطاق ضيق– وقد أعاد "لومبروزو" صياغة نظريته بحيث قسم المجرمين إلى الفئات التالية:[3]

١– المجرم المطبوع أو المجرم بالفطرة.
٢– المجرم الصوعي.
٣– المجرم المجنون.
٤– المجرم السيكوباتي.
٥– المجرم بالصدفة.
٦– المجرم المعتاد.
٧– المجرم العاطفي.

- **تقييم نظرية لومبروزو:**

من أهم الانتقادات التي وجهت إلى نظرية لومبروزو أنه لم يقدم دليلاً علمياً للعلاقة بين الخصائص الجسمية، والسلوك الإجرامي، كذلك فإن فكرة الجريمة تعتمد على التمييز بين الأفعال المشروعة، وغير المشروعة، وهي نسبية تختلف من مجتمع إلى آخر، مما يشير إلى أن الجريمة مفهوم نسبي يعتمد على قيم المجتمع التي لا علاقة لها بالخصائص الجسمية لبعض الناس.[4]

---

(1) Hersbel Prins. op. Cit., p.47.

(٢) د. نور الدين هنداوي، مرجع سابق، ص ٣٨.

(٣) د. علي عبد القادر القهوجي، مرجع سابق، ص ص ٤٢ ٤٦

(٤) د. محمود نجيب حسني، دروس في علم الإجرام وعلم العقاب، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٨م)، ص ٣٠.

وقد أشار "لومبروزو" فى نظريته إلى أن الإنسان المجرم قد ورث بعض الصفات البيولوجية، والخصائص الخلقية الخاصة بإنسان ما قبل التاريخ، أو الإنسان البدائى مما يشير إلى أن جميع أفراد المجتمع البدائى كانوا متوحشين، أو مجرمين، وهذا بالطبع لم يثبت تاريخياً.(١)

ويرى الباحث أن العلاقة بين الخصائص الجسمية والسلوك الإجرامى ليست دائماً صحيحة، فليس كل المجرمين ذوى ملامح وحشية، كما أنه ليس ضرورياً أن يصبح كل فرد يعانى من عيب خلقى مجرماً، فجرائم الاحتيال والنصب غالباً ما يرتكبها أفراد ذوو هيئات وسيمة حتى يستطيعوا إقناع ضحاياهم عن طريق حسن مظهرهم أنهم من علية القوم.

كما أن جرائم الجنس تعتمد فى كثير من الأحيان على استغلال بعض الأفراد لما يتميزون به من جمال الشكل، فى التغرير بضحاياهم، وفى هذا دليلٌ على أن العلاقة بين الشكل الخارجى والسلوك الإجرامى ليست دائماً صحيحة.

فإننا- على الجانب الآخر- نرى عُمْداً، وعُميانياً، وعُرجاناً، ومبتورى الأيدى، أو البنان، أو ذوى الأجسام الضخمة، والملامح الوجهية الخشنة إلا أنهم ذوو قلوب رحيمة، وأخلاق سامية.

ويؤيد رأى الباحث ما أثبته "أنا استاذى" من عدم وجود علاقة بين حجم الجسم، أو خصائص الوجه والجمجمة، وبين السلوك الإجرامى، وقالت بأن هذه العلاقة تكاد تكون منعدمة.(٢)

٢ - المدرسة التكوينية الحديثة:

"يرى أنصار هذه المدرسة أن مصدر السلوك الإنسانى هو الشخصية الإنسانية، وأن هذا السلوك هو ثمرة تفاعل هذه الشخصية مع ظروف العالم الخارجى، ولما كانت الجريمة سلوكاً إنسانياً، فإنها تصدر عن شخصية إنسانية إجرامية، وأنها ثمرة تفاعل هذه الشخصية مع ظروف العالم الخارجى.(٣)

---

(١) د. محمد زكى أبو عامر، دروس فى علم الإجرام والعقاب، (الاسكندرية: الفنية للطباعة والنشر، ١٩٨٧م)، ص ص ٤٤ أ: ٤٥ أ

(٢) د. أنور محمد الشرقاوى، انحراف الأحداث، ط ٢ ،(القاهرة مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٦م)، ص٤٩١

(٣) د. على عبد القادر القهوجى، مرجع سابق، ص ٥٠.

وقد أقر "شيلدون Sheldon بأن السلوك الإجرامي يكون نتاجاً للتفاعل بين نمط البنية، والسمات النفسية، والعوامل الثقافية.[١]

ويعرض الباحث فيما يلي لنظرية "دي توليو" كنموذج للمدرسة التكوينية الحديثة.

نظرية "دي توليو" في التكوين الإجرامي:

"يرى دي توليو Di Tillio "أن الجريمة صراع بين مقومات الحياة الاجتماعية ، وبين الدوافع الغريزية الفردية، تغلبت فيها النزعات الأنانية الشريرة على قوى الردع المستمدة من البيئة، والقيم الاجتماعية".[٢]

ويعتبر "دي توليو"- أحد أنصار مدرسة التحليل الأنثروبولوجي- أكثر تحمساً من سابقيه إلى الاعتراف بأثر العوامل الاجتماعية في السلوك الإجرامي، ولكنه مع ذلك يعطي الدور الأكبر للعوامل العضوية، والتي يعبر عنها بفكرة التكوين الإجرامي.[٣]

ويرى "دي توليو" أن الجريمة تنشأ نتيجة لعدم رغبة مرتكبيها في التكيف مع البيئة، وهو يعزو عدم الرغبة في التكيف مع البيئة إلى نوعين من العوامل هما:[٤]

١ - عوامل مصدرها النمو العاطفي المعيب للفرد، وما يصحب ذلك من عدم تقبل الفرد للقيم الاجتماعية.

٢ - عوامل ترجع للعيوب الجسمانية الناتجة عن الوراثة أو خلل وظيفي له صلة بإفراز الغدد.

ويعني توفر أحد نوعي العوامل السابقة في الفرد أن لديه "استعداداً إجرامياً "، أي أن:

الاستعداد الإجرامي+ البيئة = الجريمة.[٥]

وذكر " دي توليو " أن الاستعداد الإجرامي يظل كامناً داخل الفرد حتى تستجد ظروفٌ بيئيةٌ مهيئةٌ تؤدي إلى ثورة النزعات النظرية التي تتغلب على الجهازين العضوي

---

(١) د. السيد رمضان، مرجع سابق، ص ٩٧.

(٢) د. علي عبد القادر القهوجي، مرجع سابق، ص ٢٥.

(٣) د. سليمان عبد المنعم سليمان، أصول علم الإجرام القانوني، (الإسكندرية: الجامعة الجديدة للنشر، ١٩٩٤ م)، ص٢٣٨.

(٤) د. علي عبد القادر القهوجي، مرجع سابق، ص ص ٢٥ :٣٥.

(٥) المرجع السابق، ص ٣٥.

والنفسى، مما يؤدى إلى ضعف السيطرة النفسية عليها فيقدم الفرد على اقتراف السلوك الإجرامى.(١)

- **تقييم نظرية " دى توليو " فى التكوين الإجرامى:**

يرى الباحث أن نظرية " دى توليو " أقوى فى منطقها إلى حد ما عن نظرية " لومبروزو "، ذلك أن دى توليو أضاف بعداً أغفله "لومبروزو" إلى حدٍ كبير وهو البعد البيئى، وقد ظهرت عدة نظريات تؤكد دور البيئة الاجتماعية فى السلوك الإجرامى.

ويؤخذ على هذه النظرية أن "دى توليو" يرى أن أثر العوامل الاجتماعية مرتبط بقدرتها على إيقاظ الاستعداد الإجرامى الكامن داخل الفرد، وهذا ليس صحيحاً دائماً، لأن هناك من العوامل الاجتماعية ما يكفى وحده لارتكاب الجريمة، كالذى يرى خيانة زوجته له فيقتلها، فهنا لم يحرك العامل الاجتماعى استعداداً إجرامياً داخل الفرد.(٢)

كذلك يؤخذ على هذه النظرية أنها نظرت إلى الخلل الذى يصيب التكوين النفسى للمجرم على أنه تابع للخلل الذى يصيب التكوين العضوى له، ولم يحظ العامل النفسى فيها بدراسة مستقلة.(٣)

كذلك فقد قال " دى توليو " بأن المجرم مريضٌ من الناحية العضوية، وهذا يعنى أن الجريمة ظاهرةٌ مرضيةٌ، وهذا يتنافى مع تأكيده دور العوامل الاجتماعية والنفسية.(٤)

٣ - نظرية وراثة الجينات:

تقوم هذه النظرية على افتراضٍ مؤداه أن بعض الخصائص الموروثة تجعل أصحابها ذوى سلوكياتٍ إجرامية.(٥)

أى أن النظرية الوراثية " Hereditary Theory" للجريمة تقول بأن السلوك الإجرامى ينتقل بالوراثة كسائر السمات الجينية التى تنتقل للفرد عن طريق الوراثة، وقد أظهرت ذلك الدراسات التى أجريت على أسرٍ تفشى فيها الإجرام؛ ففى دراسةٍ أجراها

---

(١) د. حسنين إبراهيم صالح عبيد، مرجع سابق، ص ١٦.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٦.

(٣) د. على عبد القادر القهوجى، مرجع سابق، ص ص ٥٥ :٦٥

(٤) د. سليمان عبد المنعم سليمان، مرجع سابق، ص ص ٥٤٢ :٦٤٢

(٥) د. محمد شحاته ربيع وآخرون، مرجع سابق، ص ٤٨

"دوجدال" على تاريخ أسرة "جوك Juke's Family"، لمدة٧٥ سنة. حيث أجرى فحصاً على ١٢٠٠ فرد من المنحدرين منها، تبين له من خلاله أنه قد خرج من هذه الأسرة ٢٨٠ متسولاً، ١٤٠ مجرماً، ٦٥ لصاً، ٧ قتلة، ٥٠ عاهرة، ٤٤٠ مصاباً بأمراض سرية نتيجة للسلوك الجنسي المشاع، ٣٠ طفلاً غير شرعي.(١)

وقد أثبتت بعض الدراسات أن السلوك الإجرامي يرجع إلى كروموزوم إضافي محدد للجنس لدى بعض الأشخاص -XYY theory chromosome- فمن المعروف أنه يوجد في الذكور السوية تركيبٌ كروموزومي XY، وفي الإناث السوية تركيبٌ كروموزومي XX، وأن الكروموزوم الإضافي يجعل سلوك صاحبه متسماً بالعنف، والقوة، والعدوانية.(٢)

وقد بدأ العلماء بالفعل في التركيز على دراسة أشجار العائلة لدى المجرمين، ودلت الأبحاث على أنه كلما تشابه التركيب التكويني لشخصين تشابه سجلهما الإجرامي.(٣)

وأجريت منذ أعوام قليلةٍ مجموعةٌ من الأبحاث التي تتعلق بالمظاهر المختلفة لهذا الشذوذ التركيبي، فيقول "فورسمان Forssman" بخصوص هذا الموضوع أنه قد أصبح من المسلم به أن هؤلاء الرجال الذين يحتوون على كروموزوم إضافي قد يظهرون بعض السلوكيات المعادية للمجتمع.(٤)

- **تقييم نظرية وراثة الجينات:**

انتقد كثيرٌ من العلماء الغربيين الدراسات التي تقول بأثر الوراثة في السلوك الإجرامي، فذكروا أن التشابه السلوكي الذي وجد بين الآباء والأبناء قد يرجع إلى تشابه الظروف الاجتماعية التي يعيش فيها أفراد الأسرة الواحدة، كما قد يرجع إلى اكتساب وتعلم السلوك الإجرامي؛ والدليل على ذلك أن كثيراً من المجرمين لم ينحدروا من أسرٍ ذات طابعٍ إجرامي.(٥)

---

(١) د. السيد رمضان، مرجع سابق، ص ٧٦

(٢) د. محمد شحاته ربيع وآخرون، مرجع سابق، ص ص ٤٨: ٧٨

(3) James William Coleman and Donald R. Cressy, op. Cit., pp.407-408.

(4) Herschel Prins, op. Cit., p.49.

(٥) د. السيد رمضان، مرجع سابق، ص ص ٦٨: ٦٩.

ويقول "Lionel Penrose" – وهو من العلماء الثقات فى مجال دراسة الجينات – أن علم الجينات ليس العلم المناسب لدراسة السلوك الإجرامى، إلا إذا تم الربط بينهما فى ظروف باثولوجية محددة، لأنه من المؤكد أن الإجرام ليس نتيجة عوامل جينية فحسب.(١)

فإذا عُلم أن علم "الباثولوجى Pathology" هو العلم الذى يدرس خصائص الأمراض من حيث أسبابها وأعراضها، فإن هذا يعنى أن ليونيل بنروز Lionel Penrose ، يقصد بالظروف الباثولوجية الظروف التى ينتقل فيها مرض ما عن طريق الوراثة، بحيث يكون لهذا المرض أثرٌ فى السلوك الإجرامى.

ولقد أوضحت الدراسات التى تناولت أثر الوراثة على السلوك الإجرامى، أن أثر الوراثة فى أغلب الأحيان لا يتجاوز استعداداً معيناً محدود الأهمية، ويتفق كل من "هيلى وبيرت" على أنه لا يرجع السبب فى السلوك المضاد للمجتمع إلى الوراثة إلا فى حالات نادرة.(٢)

٤- نظرية المحددات التكوينية (نمط بنية الجسم):

وتمثل هذه النظرية أحد الاتجاهات البيولوجية فى تفسير الجريمة، ويحاول أصحاب هذا الاتجاه الربط بين أنماط بناء الجسم، وارتكاب أشكالٍ معينةٍ من الجرائم. "ودراسة الأنماط Typology" نظامٌ وصفى يقسم الناس إلى فئات محددة طبقاً لبناء أو تكوين الجسم، ويضع وصفاً للخصائص الجوهرية التى تميز كل فئةٍ أو نمطٍ. وكان أبو قراط الطبيب اليونانى القديم أول من أرسى دعائم دراسة الأنماط ".(٣)

ومن النظريات التى ربطت بين نمط بنية الجسم والسلوك الإجرامى "نظرية شيلدون" ونظرية "كريتشمر" وسيتناول الباحث فيما يلى نبذةً عن نظرية شيلدون.

نظرية شيلدون:

قال "شيلدون" بوجود علاقة بين نمط بنية الجسم، والسلوك الإجرامى، إلا أنه لم يكن راضياً تماماً عن هذه العلاقة، فقد ميّز "شيلدون" بين ثلاثة أنماطٍ للبناء الجسمى للفرد وهى:

---

(1) Herschel Prins, op. Cit., p.50.

(٢) د. أنور محمد الشرقاوى، مرجع سابق، ص ١٩٤.

(٣) د. محمد شحاته ربيع وآخرون، مرجع سابق، ص ص ٨٦ ٨٧

النمط المتلى أو البطنى endomorphy، والنمط الثانى هو النمط القوى أو المكتمل أو العضلى mesomorphy والثالث هو النمط النحيل ectomorphy.

وقد وضع "شيلدون" لكل نمطٍ من الأنماط الثلاثة غطاءً مزاجياً يقابله. فقدم المزاج الحشوى ليناسب النمط البطنى، كما قدم المزاج الجسمى ليناسب النمط العضلى، وقدم المزاج الدماغى ليناسب النمط النحيل، ولم ينسب إلى كل نمط نوعاً معيناً من الجرائم كما فعل كريتشمر E. Kretchmer" الذى قال بأن النمط الرياضى سائدٌ فى جرائم العنف، والنمط الواهن سائدٌ فى جرائم الغش، والسرقة، والنمط المكتمل سائدٌ فى جرائم الخداع، وأضاف نمطاً رابعاً هو النمط المشوه أو المختلط Dysplastic وذكر أنه سائدٌ فى الجرائم الأخلاقية.[1]

- **تقييم نظرية شيلدون:**

يرى الباحث أنه يمكن توجيه نفس النقد الذى وجه إلى "لومبروزو" فيما يتعلق بالعلاقة بين الشكل الخارجى والسلوك الإجرامى، نفس النقد يوجه هنا إلى "شيلدون" لتغيره الجريمة وفقاً لنمط الجسم.

ولكن على الرغم من ذلك فإنه يحسب لـ "شيلدون" أنه لم يربط تماماً بين النمط الجسمى وأنواع السلوك الإجرامى، فلو كان الناس كما قال "كريتشمر" لابد وأن يندرجوا تحت أحد الأنماط الجسمية الأربعة التى ذكرها، وأن لكل نمطٍ نوعاً معيناً من السلوك الإجرامى، فإن هذا يحتم ألا يرتكب أصحابُ نمطٍ جسمى معينٍ جرائم معينةً تخضع لنمطٍ جسمى آخر، وهذا ليس صحيحاً دائماً.

ولقد ذكر البعض[2] أن هناك نقداً يوجه إلى نظرية "شيلدون" على وجه الخصوص ونظرية الأنماط بوجه عام. وهذا النقد يتمثل فى أنه "لو وصف أحد الأشخاص على أنه نمطٌ انطوائى أو نمطٌ عدوانى فسيكون هذا الوصف قاصراً لسببين: الأول أنه يتجاهل بصورة جوهرية مئاتٍ من الخصال المميزة للفرد بسبب اختيار بعدٍ واحدٍ، أو أبعاد قليلة لاستخدامها فى تصنيف هذا الفرد، والثانى أنه يفترض أن الفردين اللذين يشتركان فى فئةٍ تصنيفيةٍ واحدة لديهم نفس الخصال وهذا غير صحيح". وحتى لو كان هناك ارتباط بين نمط الجسم والسلوك الإجرامى، فهذا لا يعنى بالضرورة أن أحد المتغيرين يسبب الآخر.

---

(١) راجع فى ذلك:- د. محمد شحاته ربيع وآخرون، مرجع سابق، ص ص ٨٧: ٩٠.

- د. السيد رمضان، مرجع سابق، ص ص ٧٧: ٧٨.

(٢) د. محمد شحاته ربيع وآخرون، مرجع سابق، ص ص ٩٠: ٩١

٥- نظرية الاضطرابات الفسيولوجية:

"يرى أصحاب هذا الاتجاه أن بعض الاضطرابات الفسيولوجية التى قد توجد لدى بعض الناس، كزيادة إفرازات الغدد الصماء أو نقصانها أو الاضطرابات فى عملية التمثيل الغذائى Metabolism من شأنها أن تؤدى إلى السلوك الإجرامى".(١)

وحيث إن الغدد الصماء هى المسئولة عن النمو الهيكلى لجسم الإنسان وتأكيد صفات الذكورة والأنوثة فيه، فإن اختلال وظائف هذه الغدد يؤدى إلى نتائج تظهر فى أعضاء جسم الإنسان من حيث التضخم والضمور والذكورة والأنوثة والنشاط والخمول والهيجان والاستقرار مما يؤدى فى ظروف معينة إلى ارتكاب الفرد جرائم معينة.(٢)

والغدد الصماء هى الغدد المقفلة إلا من قنوات تخرج ما تفرزه من هرمونات كيماوية تساعد على النمو الجسمى والعقلى للفرد والتى يؤدى اضطراب إفرازاتها إلى اضطراب نمو الفرد، ومن هذه الغدد: الغدة النخامية، والغدة الدرقية، والغدة التناسلية.(٣)

وقد أثبت عالم الإجرام الإيطالى " بند Pend" أن الإفراط فى إفراز الغدة الدرقية يؤدى إلى جرائم العنف، وأن الخمول فى إفراز الغدة النخامية يؤدى إلى جرائم الأموال.(٤)

ويذكر أصحاب هذا الاتجاه أن العلاقة بين الاضطرابات الفسيولوجية والسلوك الإجرامى هى علاقة السبب والنتيجة، بمعنى أنها علاقة ذات اتجاه واحد، أى أن انعدام التوازن فى العمليات الفسيولوجية يؤدى إلى إفساد دوافع الفرد وسلوكه مما يؤدى به إلى ارتكاب الجرائم.(٥)

• تقييم نظرية الاضطرابات الفسيولوجية:

لا يمكن إنكار دور الغدد فى تحقيق الوحدة الجسدية والنفسية للفرد وفى تحديد معالم شخصيته، والتأثير فى سلوكه، وبالتالى لا ينكر دور الغدد فى السلوك الإجرامى إلا أنه على الصعيد العلمي ينبغى التعامل مع هذه النتيجة بحذر، وذلك لأن الكثير من خفايا الجهاز الغددى

---

(١) المرجع السابق، ص ٩١.

(٢) د. سامية حسن الساعاتى، الجريمة والمجتمع: بحوث فى علم الاجتماع الجنائى، مرجع سابق، ص١١١

(٣) د. السيد رمضان، مرجع سابق، ص ٨١.

(٤) المرجع السابق، ص ٨٣.

(٥) د. محمد شحاته ربيع وآخرون، مرجع سابق، ص ٩١.

ما زال غامضاً[١] فما توصل إليه علماء الغدد الصماء لا يمكن من خلاله الجزم بأن اختلال غدة معينة يؤدى إلى ارتكاب الفرد لجريمة بعينها.[٢]

ويؤيد الباحث هذا الرأى لأنه ليس منطقياً أن يؤدى كل اضطراب فى الغدد إلى سلوك إجرامى.

ثانياً: المدارس النفسية:

"يشير مسمى النظريات النفسية إلى مجموعة متعددة من المناحى والمفاهيم النظرية التى تشترك جميعها فى اعتقاد أساسى مؤداه أن السلوك الإجرامى محصلة أو نتاج لبعض خصال الشخصية الفردية للمجرم، أو الخصال الشخصية التى توجد لديه بدرجة خاصة أو مميزة له".[٣]

وبالتالى فإن التفسير السيكولوجى للسلوك الإجرامى يقوم على أساس وجود علاقة بين التكوين النفسى والعقلى للفرد والسلوك الإجرامى.[٤]

وهناك عدة مدارس اعتمدت فى تفسيرها للسلوك الإجرامى على الجانب النفسى ومن هذه المدارس ما يلى:

١- مدرسة التحليل النفسى:

يعتبر "سيجموند فرويد Sigmund Freud" المؤسس الأول لمدرسة التحليل النفسى، ويرى "فرويد" أن أى سلوك إنسانى يحركه دافع معين، قد يكون هذا الدافع شعورياً وقد يكون لاشعورياً، وبالنظر إلى النفس كمركب من الهى، و الأنا، والأنا الأعلى، فإن الدافع وراء السلوك الإجرامى لا يخرج عن أحد أمرين:[٥]

الأول: أن تغلب النفس ذات الشهوة نتيجة لضعف "الأنا الأعلى" وعدم قدرتها على القيام بوظيفتها فى الرقابة والردع.

الثانى: العقد النفسية التى يمكن أن تنجم عن كبت "الأنا" للميول الفطرية والنزعات الغريزية وإخمادها فى اللاشعور.

---

(١) د. السيد رمضان، مرجع سابق، ص ص ٨٤: ٨٥.

(٢) د. سامية حسن الساعاتى، مرجع سابق، ص ١١١.

(٣) د. محمد شحاته ربيع وآخرون، مرجع سابق، ص ١٠٩

(٤) د. السيد رمضان، مرجع سابق، ص ٩١

(٥) د. على عبد القادر القهوجى، مرجع سابق، ص ٦١.

وبالتالى فإن "فرويد" يحاول من خلال هذه النظرية توضيح أثر العوامل النفسية متمثلةً فى الغرائز والانفعالات على السلوك الإجرامى، كما تربط هذه النظرية بين الجريمة، ومظاهر الشذوذ العقلى والنفسى، والمركبات والعقد النفسية.(١)

ومن أهم العقد النفسية التى لوحظت لدى الكثير من المجرمين، عقدتا الشعور بالظلم، والشعور بالنقص(٢). وليس غريباً أن يكون الشعور بالظلم، والشعور بالنقص من العوامل المؤدية للسلوك الإجرامى.

فالشعور بالظلم يؤدى إلى كراهية المذنبين فى هذا الظلم، ومحاولة الانتقام منهم مما يدفع الفرد إلى ممارسة السلوك الإجرامى. كذلك فإن الشعور بالنقص يدفع الفرد إلى محاولة إثبات الذات ولفت الانتباه، وقد يجد الفرد فى السلوك الإجرامى ما يحقق تلك الأهداف.

ومن أنماط اضطرابات الشخصية المؤثرة فى السلوك الإجرامى، ما يسمى بالضعف العقلى Mental deficiency والذهان Psychosis والعصاب neurosis ، والشخصية السيكوباتية أو السيوباتية psychopathic or seciopathic personality.(٣)

وقد أدرجت الأمراض العقلية تحت المدرسة النفسية لأن مظاهرها نفسية.(٤)

وذكر "فرويد" أن السلوك الإجرامى قد يرجع إلى سوء تكيف "الأنا" بسبب ما تتعرض له من صراعات بين "الهى" – الذات غير العقلانية – من جهة، وبين "الأنا الأعلى" – الذات المثالية – من جهة أخرى.(٥)

وبالتالى فإن "فرويد" وأتباعه يرون أن السلوك الإجرامى يرجع إلى الصراع الذى يستمر فى نفوس بعض الأشخاص، ويعجزون عن حسمه بما يتفق مع النظام العام للمجتمع. ومن التفسيرات الأخرى التى قدمها " فرويد " للسلوك الإجرامى، قوله بأن المجرم يكون فى حاجةٍ ملحةٍ للعقاب حتى يستطيع التخلص من مشاعر الذنب الناجمة عن الأحاسيس

---

(١) د. سليمان عبد المنعم سليمان، مرجع سابق، ص ٢٥٠.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٥٦.

(٣) د. السيد رمضان، مرجع سابق، ص ١٠٣.

(٤) د. سامية حسن الساعاتى، مرجع سابق، ص ١٠٨.

(٥) د. محمد شحاته ربيع وآخرون، مرجع سابق، ص ص ١١١، ١١٣

اللاشعورية المقمرة للمرحلة الأدبية أثناء الطفولة، وبالتالى فإن المجرم يسلك السلوك الإجرامى حتى يتخلص من مشاعر الذنب التى سيطرت عليه فترةً معينةً.[١]

ويرى الباحث أن هذا التفسير أبعد ما يكون عن الواقع، لأنه من المعروف أن المجرم حينما يشرع فى ارتكاب جريمةٍ معينةٍ فإنه يأخذ أقصى التدابير، والاحتياطات التى تجعل التعرف عليه مهمةً صعبةً، ولو كان الهدف من ارتكابه الجريمة الحصول على العقاب، لترك المجرم بعد ارتكابه الجريمة أدلة إدانته بحيث يستطيع رجال الشرطة التعرف عليه من خلالها، وبالتالى يحصل على العقاب، ويتخلص من مشاعر الذنب!

كذلك فإن تفسير "فرويد" للسلوك الإجرامى، المبنى على حاجة المجرم للعقاب يتعارض مع قول كلٍ من: "سيزار بيكاريا Cesare Beccaria" النبيل الإيطالى، و "جيرمى بنتام Jeremy Bentham" الفيلسوف الإنجليزى – وهما مؤسسا ما يسمى بالمدرسة الكلاسيكية فى تفسير الجريمة – حيث ذكرا أن الأفراد الذين يرتكبون الجرائم يختارون الجريمة على اعتقاد أن الجريمة سوف تحقق لهم أكبر قدرٍ من اللذة، وأقل قدرٍ من الألم.[٢]

ويقول المحللون النفسيون إن الكبت يهيئ للسلوك الإجرامى، ولكن لابد من ظروفٍ معينةٍ– فى مستقبل أيام الفرد– تساعد على ظهور السلوك الإجرامى[٣]، أى أن الكبت فى هذه الحالة يعمل عمل الاستعداد الداخلى للسلوك الإجرامى، بحيث لا يظهر هذا الاستعداد فى صورة سلوكٍ إجرامى إلا فى حالة توفر ظرف بيئى سيئ يستثير هذا الاستعداد.

ويحدث السلوك الإجرامى فى غفلةٍ من الضمير فى فترات استرخائه، ففى هذه الحال تجد الدوافع والرغبات طريقها إلى التعبير الصريح بما لا يتناسب مع الواقع أو الضمير.[٤]

وتدافع نظرية "فرويد" عن أسلوب "الإعلاء"، ويُقصد به تحويل الرغبات المكبوتة المتنوعة – وعلى رأسها الميل الجنسى – إلى سلوكٍ اجتماعى مقبولٍ، ويشير "فرويد" إلى أنه إذا

---

(١) راجع فى ذلك: د. حسين إبراهيم صالح عبيد، مرجع سابق، ص ٤٢

د. محمد شحاته ربيع وآخرون، مرجع سابق، ص ص ١١٢ ، ١١٣

(2) James William Coleman and Donald R. Cressy, op. Cit., p.406.

(٣) د. السيد رمضان، مرجع سابق، ص ٩٤

(٤) المرجع السابق، ص ٩٩

تغلبت طاقة الكبت بحيث لا تتم عملية الإعلاء فإن الفرد يصبح عصبيا مما قد يقوده إلى السلوك الإجرامي.[١]

- **تقييم نظرية التحليل النفسي:**

يرجع الفضل فى تشريح النفس البشرية، والبحث فى أغوارها إلى مدرسة التحليل النفسي التى أسسها "فرويد"، فقد أبرز "فرويد" الدور الذى يمكن أن يلعبه اللاشعور فى سلوك الإنسان. كما يرجع الفضل إلى "فرويد" فى استكشاف علاقة العقد والمركبات النفسية بسلوك الإنسان.[٢]

وعليه فمما يحسب لنظرية التحليل النفسى أنها أبرزت الجانب النفسى للسلوك الإجرامى، فهناك العديد من الجرائم التى لا يمكن تفسيرها بعيدا عن العامل النفسى.[٣]

إلا أن الأخذ بمنطق نظرية التحليل النفسى فى تفسير الجريمة يجعلنا نؤمن بحتمية الوقوع فى الجريمة، وذلك لوجود الصراع الدائم بين مكونات الشخصية، وهذا يتعارض مع كون الجريمة مفهوماً قانونياً يختلف من مجتمع إلى آخر، ومن ظروف إلى أخرى، كما يؤخذ على هذه النظرية القول بأن الجريمة ترجع إلى المرض النفسى، فى حين أن الجريمة ليست فى كل حالاتها ظاهرةً مرضيةً.[٤]

ويرى الأستاذ "محمد قطب" أن آراء "فرويد" لم تكن حقائقَ علميةً بقدر ما كانت ملابساتٍ شخصيةً، ذلك لأن اليهود أقليةٌ مكروهةٌ فى معظم أرجاء الأرض، ومتهمون بأنهم مغرقون فى المادية، وأنهم لايتمتعون بضميرٍ يحول بينهم وبين الأعمال الخبيثة، كما أنهم يستخفون بالأخلاق، لذلك حاول "فرويد" الانتقام لليهود بأن يقول بأن جميع البشر مندفعون وراء غرائزهم الكامنة فى اللاشعور لدى كل فردٍ منهم.[٥]

لذلك فإن "فرويد" لا يقبل أى تفسيرٍ نظيفٍ لبعض دوافع الإنسانية النبيلة، فكل ارتفاع عنده هو احتيالٌ لاشعورى لمداراة خسةٍ هابطةٍ، وكلما زاد الإنسان تطهراً وإنسانية فى الظاهر، كان ذلك دليلاً على عنف المشاعر الإجرامية التى يكبتها فى لاشعوره، وهو يجعل من

---

(١) د. رؤوف عبيد، أصول علمى الإجرام والعقاب، ط ٨، (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٩ م)، ص ٢١٩

(٢) المرجع السابق، ص ٢٣٣

(٣) د. سليمان عبد المنعم سليمان، مرجع سابق، ص ٢٦٣

(٤) د. على عبد القادر القهوجى، مرجع سابق، ص ٦٢.

(٥) د. محمد قطب، الإنسان بين المادية والإسلام، مرجع سابق، ص ص ٢٨ ٢٩

هذا قانوناً عاماً يشمل كل البشر، فهو يقول فى صفحة ٦٠ من كتابه "Totem and Taboo" : "تكاد تكون جميع الحالات التى فيها ارتباطٌ عاطفى شديدٌ لشخصٍ معين، منطوية على كراهيةٍ مختفيةٍ فى اللاشعور وراء هذا الحب الدافق الرقيق".(١)

وحديث الأستاذ "محمد قطب" السابق ينصب على مبدأ "الإعلاء" الذى تبنته مدرسة التحليل النفسى.

٢- المدرسة النفسية الواقعية (تفسير الجريمة بناءً على أنماط التفكير الإجرامى):

قدم هذا التفسير "يوشيلسون Yochelson"، و "سامينوف Samenow"، وقد أُسِّس هذا التفسير على افتراضٍ مؤداه أن المجرمين لديهم طريقةٌ مختلفةٌ للتفكير، فالمجرمون تُحركهم مجموعةٌ فريدةٌ من الأنماط المعرفية، والتى تبدو منطقيةً بالنسبة لهم، ومتسقةً مع بنائهم المعرفى، فى حين تكون خاطئةً بالنسبة للتفكير المسئول Responsible thinking، فالشخص منتهك القانون يرى نفسه والعالم المحيط به بطريقةٍ تختلف عن الطريقة التى يرى بها الآخرون العالم من حولهم.(٢)

ويستخلص أصحاب المدرسة النفسية الواقعية النتيجتين التاليتين:(٣)

النتيجة الأولى:

لابد وأن يقتصر البحث فى تفسير الظاهرة الإجرامية على المجرمين غير المرضى أى الذين يتمتعون بتكوينٍ عضوى ونفسى لا يختلف عن الأسوياء، فهؤلاء هم المجرمون الحقيقيون. وإجرامهم هو الإجرام الحقيقى.

النتيجة الثانية:

السلوك الإجرامى لهؤلاء المجرمين الحقيقيين إنما ينشأ عن عقليةٍ غير متكيفةٍ اجتماعياً. وهذه العقلية اللا اجتماعية ينتج عنها اضطراباتٌ نفسيةٌ وعصبيةٌ.

ومن النتيجتين السابقتين يمكن القول بأن أصحاب المدرسة النفسية الواقعية لا يعتبرون ما يرتكبه المرضى – سواء كان المرض نفسياً أو عضوياً – من جرائم جرائم حقيقية، فالجريمة

---

(١) المرجع السابق، ص ص ٣٢: ٣٣.

(٢) د. محمد شحاته ربيع وآخرون، مرجع سابق، ص ١٠٩

(٣) د. على عبد القادر القهوجى. مرجع سابق، ص ص ٦٣: ٦٤

الحقيقية من وجهة نظرهم هى التى يرتكبها الأسوياء نفسياً وبدنياً شريطة أن يتمتعوا بالعقلية المضادة للمجتمع.

وهناك عدة نظريات تحاول تفسير السلوك الإجرامى على افتراض الطبيعة المضادة للمجتمع anti-social nature لدى المجرم، ويشير هذا إلى الصراع المستمر بين الفرد والمجتمع، وتكرار الأنشطة الإجرامية التى يقوم بها بعض الأشخاص، لعل السبب فى تكوين هذه الطبيعة المضادة للمجتمع هو سوء عملية التنشئة الاجتماعية، وضعف الانتماء، وروح الأنانية، وعدم الشعور بالذنب، أو تأنيب الضمير، وعدم الشعور بالمسئولية الاجتماعية.(١)

- **تقييم المدرسة النفسية الواقعية :**

يتبين من العرض السابق أن هذه النظرية تمتاز عما سواها من النظريات التى تندرج تحت الاتجاه النفسى فى تفسير السلوك الإجرامى بأنها لا تنظر إلى المجرم على أنه مريض.

كذلك يتفق الباحث مع ما ذهبت إليه هذه النظرية من أن العقلية المضادة للمجتمع قد تقف وراء السلوك الإجرامى. وأن السبب فى تكوين هذه العقلية يكمن فى ضعف عملية التنشئة الاجتماعية.

فقد أكد بعض علماء الاجتماع أهمية الضوابط الداخليةinternal controls التى يبنيها المجتمع فى الفرد من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، فيقولون بأن الضمير القوى، والإحساس بالأخلاقيات اللااجتماعية، يمنعان معظم الناس من التعدى على القانون.(٢)

٣- نظرية الأمراض العقلية :

أسفرت بعض البحوث التى أجراها نفسانيون وعقليون عن أن الذهان هو السبب الأساسى لأنواع كثيرة من الجرائم، وخاصةً جرائم الأشخاص، ويُعد الفصام schizophrenia" أو ما يسمى بانقسام الشخصية من أخطر الأمراض الدافعة إلى الإجرام، وخصوصاً ضد الأشخاص. (٣)

والذهان أو ما يسمى بالمرض العقلى هو: " اضطرابٌ عقلى خطيرٌ وخللٌ شاملٌ فى الشخصية يجعل السلوك العام للمريض مضطرباً، ويعوق نشاطه الاجتماعى. ويطابق الذهان

---

(١) د. محمد شحاته ربيع وآخرون، مرجع سابق، ص ١١١

(2) James William Coleman and Donald R. Cressy, op. Cit., p.411.

(٣) د. سامية حسن الساعاتى، مرجع سابق، ص ١٠٧.

المعنى القانونى والاجتماعى لكلمة جنون insanity من حيث احتمال إيذاء المريض نفسه أو غيره أو عجزه عن رعاية نفسه. ويشاهد فى الذهان الانفصال عن الواقع وتشويهه واضطراب الانفعال الشديد واضطراب القدرات العقلية، وتفكك الشخصية، ونقص البصيرة، والاضطراب الواضح فى السلوك "[1]

- **تقييم نظرية الأمراض العقلية :**

على الرغم من وضوح العلاقة بين المرض العقلى والجريمة، إلا أنه لا ينبغى الركون لهذه العلاقة إلى حد اعتبار المرض العقلى سبباً للجريمة، فقبل تأكيد العلاقة بين المرض العقلى والجريمة التى ارتكبها شخصٌ ما، لابد من عرض هذا الشخص على طبيب متخصص، لأن العلاقة بين المرض والجريمة يتوقف عليها طبيعة محاكمة ذلك الشخص، فإن كان المرض يسلب الفرد الإدراك والإرادة فلا إثم عليه، وإن كان يسلبه بعض إدراكه وإرادته فيعاقب عقوبةً مخففةً، وإن لم يكن للمرض أثرٌ على إدراك الفرد واختياره فإن العلاقة بين المرض والجريمة تنعدم، ويتحمل الفرد فى هذه الحالة المسئولية الجنائية كاملةً.[2]

والقول السابق الذى ذكره الدكتور "حسين صالح عبيد" لا يعنى عدم وجود علاقة بين الذهان والجريمة، بقدر ما يعنى ضرورة التأكد من إصابة الفرد بهذا المرض، حتى يمكن تحديد العقوبة المناسبة.

وذكر بعض العلماء أنه يوجد اعتقادٌ كبيرٌ لدى البعض بأن مجرمين عديدين، وخاصة العنيفين منهم لديهم اضطراب عقلى، على الرغم من أن الفحوصات النفسية للمجرمين توضح أن نسبةً صغيرةً فقط مصابة بالذهان، بالإضافة إلى أن السجلات النفسية تُظهر أن معظم المصابين بالذهان ليسوا مجرمين، ولم يهاجموا أو يضروا الآخرين، كما أنه لا يمكن اعتبار الشخص الذى يكون غير عاقلٍ أثناء تنفيذ فعل ممنوع قانونياً أنه يرتكب جريمةً. فالشخص المجنون لا يعرف طبيعة الفعل الضار، أو لا يعرف الصواب من الخطأ، فالمجانين مثل الأطفال لا يسميهم القانون مجرمين.[3]

---

(١) د. حامد عبد السلام زهران، الصحة النفسية والعلاج النفسي، ط ٢، (القاهرة: عالم الكتب، ب ت)، ص٤٤٣

(٢) د. حسين إبراهيم صالح عبيد، مرجع سابق، ص ١٠١، ص ١٠٤

(3)James William Coleman and Donald R. Cressy, op. Cit., p.408-409.

ويرى الباحث أن المريض العقلى يفقد بمرضه هذا أداة التحكم فى الأفعال والسلوك. وهى العقل، وبالتالى قد يرتكب أفعالاً تلحق الأذى بالآخرين، أى أن الذهان يكون فى بعض الأحيان- سبباً فى السلوك المعادى للآخرين بغض النظر عن اعتبار القانون له جريمة أم لا وبطبيعة الحال إذا صح اعتبار الذهان سبباً لبعض الجرائم، فلا يمكن اعتباره سببا لكل الجرائم، ذلك لأن هناك الكثير من الجرائم التى تقتضى تركيزاً كبيراً وذكاءً شديداً حتى يتسنى للجانى ارتكابها، وبالتالى لا يرتكب المصابون بالذهان مثل هذه النوعية من الجرائم.

وسوف يوضح الباحث عند حديثه عن الجوانب الأخلاقية للتشريع الجنائى الإسلامى فى الفصل الثالث من هذه الدراسة أن الشريعة الإسلامية تعتبر العقل شرطاً رئيسيا فى محاكمة الجانى ووصف فعله بأنه جريمة.

تعليق عام على المدارس النفسية:

يؤخذ على المدارس النفسية فى تفسير الجريمة المبالغة فى التركيز على العوامل الوراثية أو الشخصية للمجرم أكثر من التركيز على العوامل البيئية فى تفسير السلوك الإجرامى.(١)

ويؤخذ أيضاً على هذه المدارس أنها لم تستطع تفسير تلك الجرائم التى تحدث دون أن يسبقها صراع نفسى عند الجانى، كما أنها لم تفسر لماذا لا يؤدى كل صراع نفسى إلى الوقوع فى الجريمة.(٢)

وعلى الوجه الآخر يحسب لهذه المدارس إسهاماتها فى مجال تفسير السلوك الإجرامى. وإبراز أثر العوامل النفسية فيه.

ثالثاً: المدارس الاجتماعية المفسرة للجريمة:

الفكرة الرئيسية التى تعتمد عليها هذه النظريات هى أن السلوك الإجرامى نتيجة للظروف والعوامل الاجتماعية التى تخلق النزعة الإجرامية.(٣)

وبالتالى فإن المذهب الاجتماعى والمذهب الفردى فى تفسير الجريمة على طرفى نقيض، ذلك لأنه فى الوقت الذى يعلى فيه المذهب الفردى من شأن العوامل العضوية، والنفسية يعلى المذهب الاجتماعى من شأن العوامل الاجتماعية الخارجية.

---

(١) د. محمد شحاته ربيع وآخرون، مرجع سابق، ص ص ١١٦ ١١٧

(٢) د. رؤوف عبيد، مرجع سابق، ص ٢١٢.

(3) James William Coleman and Donald R. Cressy, op. Cit., p.409.

ولقد لقيت المدرسة الاجتماعية التي يمكن وصفها "بمدرسة علم الإجرام الاجتماعي" انتشاراً واسعاً في فرنسا أولاً ثم في بلاد أوربا الوسطى والشرقية، ثم في الولايات المتحدة الأمريكية.(١)

وتفترض المدارس الاجتماعية أن الصغار والكبار لابد أن يكونوا على وعي بمعايير المجتمع وأخلاقياته، وبالتالي يكون انصياع الأفراد لهذه المعايير هو المتوقع أما الانحراف عنها فهو الذي يجب تفسيره.(٢)

وقد ظهر هذا الاتجاه في تفسير الجريمة على يد العالمين: الفرنسي "جيري Guerry"، والبلجيكي "كيتليه Quetelet"، وكان أول الاتجاهات المفسرة للجريمة، ولكنه لم يزدهر إلا بعد ظهور آراء "لومبروزو" وتصدى الباحثين لها.(٣)

ولا تهمل النظريات الاجتماعية أثر العوامل العضوية والنفسية في ارتكاب الجريمة، ولكنها تجعلها في المرتبة الثانية بعد العوامل الاجتماعية.(٤)

ويعرض الباحث فيما يلي لبعض المدارس الاجتماعية التي تناولت تفسير الجريمة.

١- المدرسة الاشتراكية:

ترجع نشأة هذه المدرسة إلى أفكار كلٍ من "كارل ماركس" و "أنجلز" في منتصف القرن الثامن عشر، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن أسباب الجريمة ترجع إلى شعور الأفراد بعدم العدالة الاجتماعية في المجتمعات الرأسمالية، حيث يشيع عدم المساواة الاقتصادية، وتوجد الطبقية، وبناءً على الفكر الماركسي فإن الجريمة يجب أن تختفي من المجتمع الشيوعي، وإذا وجدت بعض الجرائم في المجتمع الشيوعي فهي- من وجهة نظرهم- ترجع لحالاتٍ مرضيةٍ لا علاقة لها بالمجتمع.(٥)

ويرى "وليام بونجر William Bonger" العالم الجنائي الهولندي أن السلوك الإجرامي إنما يرجع بالدرجة الأولى إلى مفاسد النظام الرأسمالي، فقد حاول "بونجر" أن يثبت أن النظام

---

(١) د. رؤوف عبيد، مرجع سابق، ص ١٨٤.

(٢) د. محمد شحاته ربيع وآخرون، مرجع سابق، ص ٩٧.

(٣) د. علي عبد القادر القهوجي، مرجع سابق، ص ٦٦.

(٤) المرجع السابق، ص ٦٦

(٥) المرجع السابق، ص ص ٦٨ ٦٩

الرأسمالى القائم على المنافسة الحرة والصراع من أجل الثراء، هو المسئول عن جرائم الاختلاس، والتزوير، والنصب، وخيانة الأمانة، وجرائم أخرى مرتبطة بها، بما يشيعه فى المجتمع من فساد خلقى محوره الأنانية والحب الزائد للذات، بصرف النظر عما لذلك من آثار ضارة تظهر نتائجها فى صفوف الطبقة الكادحة.(١)

وعليه فإن "بونجر Bonger" يرى أن النظام الرأسمالى يساعد على تنمية روح الفردية لدى كل من طبقة أصحاب العمل، وطبقة العمال على حد سواء، ذلك لأن أصحاب رؤوس الأموال يرتكبون الجرائم الاقتصادية ضد الشعب، وضد طائفة الأجراء للتحصل على الكسب الحرام، كما ترتكب طائفة الأجراء بعض الجرائم طمعاً فى الحصول على طريق آخر غير مشروع لتحسين أحوالهم المعيشية.(٢)

وعليه فإن أصحاب المدرسة الاشتراكية يرون أن عدم التوازن الاقتصادى يمثل المنشأ الرئيسى للجرائم فى المجتمع، ذلك لأن التفاوت فى الثراء بين طبقات المجتمع يولد بينها نوعاً من الحقد والصراع مما يجعل الجو مهيئاً لارتكاب الجرائم.

وقد أوجد عالم الاجتماع "روبرت ك ميرتون Robert K. Merton"، ما يسمى بنظرية الشدة Strain theory، حيث قال بأن الجريمة تنشأ فى المجتمعات نتيجة ما يسمى بالشدة، وهى مصطلح يشير إلى أن بعض المجتمعات تشدد على الطموح والصمود، وتقول لأبنائها أن الثروة مباحة للجميع، ولكنها من ناحية أخرى تقيد اقتراب الناس من الوسائل اللازمة لتحقيق الثروة، وقد أكد "ميرتون Merton" على ذلك بقوله: إن المجتمعات ذات نسب الجريمة العالية هى المجتمعات التى تعلن لسكانها أنهم يستطيعون أن يتقدموا ولكنها فى الواقع تعوق تقدم بعضهم، ولأن الأفراد فى الطبقات الاجتماعية المنخفضة فى مثل هذه المجتمعات لا يستطيعون قانونياً أن يحصلوا على الأشياء التى يرغبون فيها، فإنهم يحاولون أن يصلوا إلى أهدافهم بطريقة أخرى وهى مخالفة القانون. مما يؤدى إلى ارتفاع نسبة الجريمة لدى أفراد الطبقات الدنيا. وأيد "والتر ب ميلر Walter B. Miller" هذا بقوله إن نسبة الجريمة فى الطبقات الدنيا الأمريكية أكبر بكثير عنها لدى أفراد الطبقة المتوسطة.(٣)

---

(١) د. سامية حسن الساعاتى، مرجع سابق، ص ١١٣

(٢) د. حسين إبراهيم صالح عبيد، مرجع سابق، ص ٥٤

(3) James William Coleman and Donald R. Cressy, op. Cit., p.409.

- **تقييم النظرية الاشتراكية:**

لا تصلح هذه النظرية إلا لتفسير جرائم الأموال فقط، فهي لا تقدم تفسيرا لجرائم الاعتداء على الأشخاص[١]، كما أن التسليم بهذه النظرية يحتم أن يصبح أفراد المجتمع الرأسمالي كله من المجرمين، وأن يخلوا المجتمع الاشتراكي من الجريمة، وهذا ما يكذبه الواقع. وحتى جرائم المال ذاتها لم تستطع المجتمعات الشيوعية أن تحمي نفسها منها، فقد نشرت إحدى صحف الاتحاد السوفيتي السابق أن طفلاً أراد تزوير بطاقته التموينية للحصول على قدر أكبر من حقه الأصلي، وكان هذا الطفل في الثالثة عشر من عمره، ونصحه القاضية بألا يعود إلى ذلك ثم أطلقت سراحه، وعلى الرغم من زعم الشيوعيين أن الجريمة تختفي في ظل نظامهم الشيوعي إلا أنهم يعجزون عن تبرير وجود المحاكم والسجون في مجتمعاتهم.[٢]

ويوجه الباحث نقداً خاصاً للمدرسة الاشتراكية في تفسير الجريمة، وهذا النقد يتعلق بطبيعة الفلسفة الماركسية Marxism التي اعتمدت عليها المدرسة الاشتراكية في تفسير الجريمة. فقد قامت الفلسفة الماركسية أو الشيوعية – والتي أسسها كل من : كارل ماركس، ومايكل انجلز سنة ١٨٤٠م– على أساس الجدلي بالإضافة إلى المادية الجدلية، والمادية التاريخية والصراع الطبقي.

وفلسفة تقوم على الإلحاد كفلسفة "ماركس" لا تقوى على خلق الوازع الديني أو الزاجر الداخلي للفرد، متمثلاً في الضمير، لأن الفرد في هذه الحالة لن يؤمن بأن هناك إلهاً يراقب أفعاله، وبالتالي فلا يحكم سلوكيات الأفراد في ظل تلك الفلسفة إلا القانون الوضعي، وما أسهل التحايل عليه.

وبالتالي فإن فلسفة كفلسفة "ماركس" هذه تتشح في ظلها الجرائم، وخاصة الجرائم الأخلاقية، التي يرتكبها الفرد عندما يتأكد تماماً أنه بعيدٌ عن أعين البشر.

وبالتالي إذا رأى الشيوعيون في نظامهم الاقتصادي ما يكفي للوقاية من الجريمة فإن الباحث يرى في نظامهم العقائدي ما يكفي لانتشار الجريمة وتفشيها في المجتمع.

ومما يؤكد رأي الباحث حول النظرية الاشتراكية، ما ذكرته "سامية حسن الساعاتي".[٣] من أن النظام الاشتراكي في روسيا كان يهدف إلى إلغاء الزواج، وبالتالي إلغاء

---

(١) د. حسين إبراهيم صالح عبيد، مرجع سابق، ص ٥٥.

(٢) أ. محمد قطب، الإنسان بين المادية والإسلام، مرجع سابق، ص ١٤٥

(٣) د. سامية حسن الساعاتي، مرجع سابق، ص ١١٤

نظام الأسرة، فحقر من الأول، وعمل على تفكيك الثاني، وإضعافه، فترتب على ذلك انتشار الزنا، وارتفاع نسبة اللقطاء، مما أدى بالقائمين على النظام الشيوعي إلى سن قانون سنة ١٩٣٥م، الذي أعادوا به للزواج والأسرة قيمتهما.

وأصبحت الصحف السوفيتية تنشر- بعد أن كان النشر نادراً- عن جرائم كثيرة تحدث في المجتمع السوفيتي وعلى أعلى المستويات، فقد نُفذ حكمٌ بالإعدام رمياً بالرصاص في " فلاديمير رايتوف " النائب الأسبق لوزير مصايد الأسماك في الحكومة السوفيتية بسبب فساده وتقاضيه الرشاوى، وذلك فيما سمي بفضيحة "الكافيار" وقد نشرت ذلك صحيفة "برافدا" السوفيتية.(١)

وليس هذا في الاتحاد السوفيتي وحده، بل في الصين أيضاً فقد اكتشفت السلطات الصينية تورط مجموعة من المسئولين الصينيين في عمليات اختلاس بلغت قيمة الأموال المختلسة فيها حوالي ١١ مليون يوان (٦,٢ مليون دولار).(٢)

٢- نظرية التفكك الاجتماعي:

"يشير مفهوم التفكك الاجتماعي إلى تناقض وصراع المعايير الثقافية، وضعف أثر قواعد السلوك ومعاييره، وصراع الأدوار الاجتماعية، وانعدام الالتقاء بين الوسائل التي يجيزها المجتمع مع غايات الثقافة فيه، وأخيراً إلى انهيار الجماعات وسوء أدائها لوظائفها".(٣)

ويشير التعريف السابق إلى أن الأسباب المؤدية إلى حدوث التفكك الاجتماعي متعددة، ومنها احتواء الإطار العام للمجتمع على ثقافات متعارضة المعايير، وعدم فعالية قواعد السلوك في الضبط، وظهور وظائف متعارضة الأهداف، وعدم التخطيط بحيث يتفق الالتقاء بين الغايات والأساليب المقترحة لتحقيقها، فتنهار تبعاً لذلك الروابط الاجتماعية، ويسود التفكك الاجتماعي.

وقد أوضحت نظرية "شو Show" أن أكبر تجمع للجانحين والمجرمين يحدث في مناطق تتم بالتفكك الاجتماعي.(٤) كذلك يرجع "ثورستن سيلين Thorsten Sellin" السلوك الإجرامي إلى التفكك الاجتماعي Social disorganization الذي يأخذ صورة تصارع

---

(١) المرجع السابق، ص ص ١١٤: ١١٥.

(٢) المرجع السابق، ص ١١٥.

(٣) د. محمد شحاته ربيع وآخرون، مرجع سابق، ص ١٠٠

(٤) المرجع السابق، ص ١٠١.

القيم بين الجماعات المختلفة، وذلك حين يستجيب الفرد لتعاليم جماعةٍ لا ترى غضاضةً في انتهاج السلوك الإجرامي.(١)

وتزيد فرص انتفاء الالتزام بين المعايير السلوكية لهذه الجماعات كلما تعددت الجماعات التي ينتمي إليها الفرد مهما حدث من تداخلٍ فيما بينها.(٢) أي مهما اتفقت بعض عناصر التكوين الثقافي في كلٍ منها.

وبناءً على ذلك تكون نسبة الجرائم في الريف أقل منها في الحضر، حيث يكون المجتمع الريفي أقرب إلى الجماعة الواحدة ونمط السلوك الواحد، أما المجتمع الحضري فيكون من جماعاتٍ مختلفةٍ في سلوكها.(٣)

٣ـ نظرية تصارع الثقافات (الصراع بين الثقافات):

وتمثل هذه النظريات حالةً خاصةً من نظرية التفكك الاجتماعي التي دعا إليها "سيلين Sellin" ، وتنص هذه النظرية على أن القانون الجنائي في أي مجتمع يكون مبنياً على مجموعةٍ من القواعد والمبادئ التي يدين بها هذا المجتمع، ويسعى القانون إلى حمايتها، فإذا كان الفرد منتمياً إلى جماعةٍ تتعارض قيمها مع تلك القيم التي يحميها القانون، فإن هذا من شأنه أن يوقع الفرد في حالة صراع تؤدي به إلى الوقوع في الجريمة.(٤)

وقد أوضح "تايتذل" أن صراع القيم أو المعايير الذي يؤدي إلى السلوك الإجرامي يرجع إلى أن مختلف الجماعات العرقية أو العنصرية أو الطبقية تشترك أو تقاسم أنماطاً ثقافيةً تختلف مع القوانين السائدة ضد أشكالٍ معينةٍ من الجرائم.(٥)

وعليه تُعد الثقافات الفرعية الشاذة Deviant subcultures، مصدراً هاماً من مصادر الجريمة، حيث تطورت لدى هذه الثقافات اتجاهاتٌ وقيمٌ تدعم النشاط الإجرامي، وكلما احتك الناس أكثر بأصحاب هذه الثقافات كلما تأثروا بآرائهم وشاركوا في نشاطهم الإجرامي. واعتبر "ميلر Miller" أن أي فردٍ ينمو في مثل هذه الثقافات سوف يخرج على القانون تلقائياً. فمثلاً الثقافة الفرعية لتجار المخدرات، والثقافة الفرعية لأعضاء عصابات

---

(١) د. حسنين إبراهيم صالح عبيد، مرجع سابق، ص ٤٥.

(٢) د. رؤوف عبيد، مرجع سابق، ص ١٩٣.

(٣) المرجع السابق، ص ١٩٤.

(٤) د. علي عبد القادر القهوجي، مرجع سابق، ص ص ٧٧: ٧٨.

(٥) د. محمد شحاته ربيع وآخر، مرجع سابق، ص ١٠٣.

الأحداث، ينشأ الطفل فى مثل هذه الثقافات بحيث تكون الجريمة شيئاً طبيعياً لديه، ومثل هذه الثقافات تنظر للعالم نظرةً خاصةً، وكل منها يرفض على الأقل أجزاءً من الأخلاقيات التقليدية التى يحتوى عليها القانون.(١)

مما سبق يمكن القول بأن نظرية تصارع الثقافات تتناول أثر الثقافات الفرعية المنحرفة على ارتكاب الجرائم، وتعتبر أن مثل هذه الثقافات تمثل تربةً خصبةً وبيئةً مناسبةً لتفريخ المجرمين.

ويقسم "سذرلاند"، ودونالد ر. كريسى Edwin H. Sutherland and Donald R. Cressy الصراع الثقافى إلى:(٢)

١- صراع داخلى: ويرجع إلى تنوع القيم الاجتماعية والاتجاهات داخل وحدات الثقافة العامة الداخلية لهذا المجتمع.

٢- صراع خارجى: ينشأ نتيجة لغزو اتجاهات ثقافيةٍ خارجيةٍ للمجتمع مما يولد صراعاً بين أساليب السلوك المتممة للثقافة الأصلية للمجتمع، وأساليب السلوك المتممة للثقافة الدخيلة.

وينشأ الصراع الخارجى عن طريق الاتصال الذى يقع على مناطق الحدود بين حضارتى دولتين متجاورتين، والهجرة من دولةٍ إلى أخرى، وكذلك الاستعمار الذى يحاول فرض مبادئه على الشعوب المستعمرة.(٣)

وأخيراً يمكن القول بأن: "بعض الناس قد يكونون غير موافقين لأنهم موافقون فى توافقٍ غير موافقٍ، فمن يرتكبون جرائم القتل للثأر يكونون غير موافقين فى سلوكهم مع النظام العام للمجتمع، ولكن عدم توافقهم هذا موافق مع القيم والمعايير السائدة فى أسرهم وقراهم غير المتوافقة مع القيم والمعايير السائدة فى المجتمع، والتى تكون ثقافته الكلية المنسجمة مع النظام العام، وتجرم الأخذ بالثأر وتكافحه".(٤)

---

(1)James William Coleman and Donald R. Cressy, op. Cit., p.410.

(٢) د. رؤوف عبيد، مرجع سابق، ص ١٩٦.

(٣) د. حسنين إبراهيم صالح عبيد، مرجع سابق، ص ٤٧.

(٤) د. سامية حسن الساعاتى، مرجع سابق، ص ص ١٢٠: ١٢١.

- **تقييم نظريتي التفكك الاجتماعي، وصراع الثقافات:**

يلاحظ هنا أن الباحث لم يفرد نقداً خاصاً لكل نظريةٍ من هاتين النظريتين كما فعل مع سائر النظريات السابقة، ويرجع السبب في ذلك إلى ما أظهره العرض السابق من أن هاتين النظريتين تمثلان وجهين لعملةٍ واحدة، أو على الأقل بينهما تشابهٌ كبيرٌ ناتجٌ عن أن إحداهما سبباً للأخرى. وأدى هذا التشابه إلى توحد النقد الموجه إليهما.

فيحسب لهاتين النظريتين تأكيدهما على دور كل من الصراع الثقافي والتفكك الاجتماعي في السلوك الإجرامي، حيث يؤدي أي صراعٍ أو تفككٍ إلى قطع الروابط بين طبقات وفئات المجتمع مما يسهل اعتداء بعضها على البعض الآخر، ويظهر بالتالي السلوك الإجرامي.

ويؤخذ على هاتين النظريتين إهمالهما التام لأثر العوامل الفردية سواء كانت عضويةً أو نفسيةً في السلوك الإجرامي.(١)

٤- نظرية المخالطة المتفاوتة (الاختلاط الفارق):

صاحبُ هذه النظرية هو العالم الأمريكي "سذرلاند Sutherland" وتتلخص هذه النظرية في: "أن السلوك الإجرامي ينتج عن مخالطة الفرد لأصدقاء أو أقران منحرفين مخالطةً أطول مدةً، وأكثر استدامةً، وأشد أثراً من مخالطته لأصدقاء أو أقران غير منحرفين ليكون للمجموعة المنحرفة في نفسه الغلبة على المجموعة السوية".(٢)

وذكر "سذرلاند Sutherland" أن بعض الناس يصبحون مجرمين لأنهم تعرضوا لاتجاهاتٍ مشجعةٍ لأنواعٍ معينةٍ من الجرائم أكثر من تعرضهم لاتجاهات تعارض الجريمة. وذكر أيضاً أنه ليست كل الارتباطات والاحتكاكات الشخصية لها نفس الأثر، فكلما طال الارتباط بالنسبة للشخص وأصبح أكثر تردداً، و أكثر أهميةً، كلما كان تأثيره أقوى، فسلوك المجرمين مثل سلوك غير المجرمين يتم تعلمه من خلال مجموعاتٍ شخصيةٍ حميمةٍ أكثر من تعلمه من مصادر غير شخصيةٍ كالسينما والتليفزيون.(٣)

---

(١) د. حسنين إبراهيم صالح عبيد، مرجع سابق، ص ص ٤٨ : ٤٩.

(٢) د. سامية حسن الساعاتي، مرجع سابق، ص ص ١٢٦ : ١٢٧ عن:

- Sutherland, Edwin and Cressey, Donald, Principles of Criminology, Philadelphia: j.p. lippincot, 1966, 7th. ed., pp. 3,9.

(3) James William Coleman and Donald R. Cressy, op. Cit., p.410.

ومن الأفكار التي تبناها هذه النظرية أنه بملاحظة أصدقاء الفرد الذين يجنون الجريمة، ومقارنتهم بأصدقائهم الذين يعارضون الجريمة، يمكن توقع ما إذا كان هذا الفرد سيصبح مجرماً أم لا.[١]

وهذا يعني أن "سذرلاند Sutherland" يرى أن السلوك الإجرامي يرجع إلى تغلب العوامل الدافعة إلى عدم احترام القانون على العوامل الدافعة إلى احترام هذا القانون.

ويشير "سذرلاند" إلى أن السلوك الإجرامي لا يكتسبه الفرد إلا عن طريق التعلم، وبالتالي فهو لا يعترف بأثر الوراثة، لذلك يرجع "سذرلاند" السلوك الإجرامي إلى اختلاط الشخص بغير الأسوياء، واكتسابه السلوك الشاذ من معاشرته إياهم، وانفصاله عن الجماعة التي تحرص على احترام القانون، ومن هنا جاءت تسمية هذه النظرية بالاتصال أو الاختلاط الفارق Differential association، أي اتصال الشخص بخلطاء السوء اتصالاً يفرق بينه وبين الأخيار".[٢]

ومما يؤيد ما ذهب إليه "سذرلاند" من رأي حول أثر الصحبة السيئة على سلوكيات الفرد، ما ذكرته الدكتورة "نجوى حافظ"[٣] من أن مناطق تركز المهاجرين الأوربيين العاملين في مجال الصناعة في الولايات المتحدة الأمريكية اتسمت بكل سمات الاضطراب والفساد، وارتفاع معدلات الجريمة والجناح، على الرغم من أن هؤلاء المهاجرين لم يكونوا في الأصل منتمين إلى فئة المجرمين إلا أن فساد البيئات التي كانوا يستقرون بها عمل على زيادة نسبة الانحراف بين أبنائهم.

- **تقييم نظرية المخالطة المتفاوتة:**

لعل من أهم أوجه النقد الموجهة إلى هذه النظرية أنها لا تستطيع تقديم تفسير لتلك الجرائم التي يرتكبها الأحداث دون أن يتلقوا قسطاً وافراً من التدريب عليها كذلك لا تقدم هذه النظرية تفسيراً لتلك الجرائم التي تعرف بالجرائم العاطفية، والتي يُقدم عليها الأفراد في لحظات الغضب والهياج، كما لم تُشر هذه النظرية إلى الأسباب التي تدفع الفرد إلى مخالطة

---

(1) Ibid, p.410.

(٢) د. حسنين إبراهيم صالح عبيد، مرجع سابق، ص ٥١.

(٣) د. نجوى حافظ، "الاتجاهات الحديثة في الوقاية من الجريمة"، المجلة الجنائية القومية، المجلد ٢٣، العدد الثالث، ١٩٨٠ م، ص ١٣.

المجرمين، كما يؤدى الأخذ بمنطق هذه النظرية إلى أن يصبح رجال الشرطة، والنيابة العامة، والقضاء، والباحثون فى علم الإجرام، من المجرمين بسبب مخالطتهم لهم.(١)

ويتفق الباحث مع ما ذهب إليه الدكتور "حسنين صالح عبيد" فى نقده السابق لنظرية المخالطة المتفاوتة، إلا أنه يختلف معه فى الجزء الأخير منه، وهو المتعلق بضرورة أن يصبح كل المتعاملين مع المجرمين من رجال الشرطة والنيابة العامة، والقضاة، والباحثين فى مجال الجريمة، من المجرمين، ذلك أن الاختلاط الذى يقصده "صدرلاند" فى نظريته هو الاختلاط المبنى على قوة تأثير الصديق فى صديقه، وهذه القدرة على التأثير لا تتوفر إلا فى ضوء الروابط والعلاقات الحميمة، والاقتناع بفكر الآخر، وكل هذا لا يتحقق فى تعامل ضباط الشرطة، ورجال النيابة العامة، والقضاة، والباحثين فى مجال الجريمة مع المنحرفين، حيث تكون نظرة هؤلاء جميعاً إلى المجرم على أنه شخصٌ غير سوى لا ينبغى الاقتداء به.

ومما يشير إلى أنه ليس الأصدقاء وحدهم هم السبب وراء الجريمة، أنه لو افترض أن هناك شخصين لهما نفس نسبة الأصدقاء الذين يشجعون على سرقة المحلات التجارية، والأصدقاء المعارضين لسرقة المحلات التجارية، أحدهما يعيش فى مدينةٍ كبيرةٍ، ولديه فرصةُ ارتكاب الجريمة بسهولة، وبأمان، بينما الشخص الآخر يعيش فى منطقةٍ ريفيةٍ وليس لديه مطلقاً مثل هذه الفرصة، وبالتالى لن يصير مجرماً.(٢)

وسيتناول الباحث أثر الصديق من الوجهة الإسلامية عند الحديث عن النظرية الإسلامية فى تفسير الجريمة.

٥- المدرسة الاجتماعية الفرنسية (مدرسة الوسط الاجتماعى أو مدرسة ليون):

ظهرت هذه المدرسة على يد الطبيب الفرنسى "لاكسان Lacassane"، وكانت بمثابة رد فعلٍ على تطرف آراء "لومبروزو" حول ما يسمى "بالمجرم المطبوع"، ويقول "لاكسان" أن الوسط الاجتماعى بما يحويه من عوامل طبيعيةٍ واجتماعيةٍ، وثقافيةٍ قد يعد التربة الصالحة لإنتاج المجرم.(٣)

---

(١) د. حسنين إبراهيم صالح عبيد، مرجع سابق، ص ٥٢.

(2) James William Coleman and Donald R. Cressy, op. Cit., p.410-411.

(٣) د. على عبد القادر القهوجى، مرجع سابق، ص ٧١.

وقد أشار "جبرابيل تارد Gabriel Tarde" – الفقيه الفرنسي رائد الاتجاه النفسي الاجتماعي لتفسير السلوك الإجرامي– إلى أن السلوك الإجرامي إنما يرجع إلى عامل نفسي اجتماعي هو "المحاكاة". والإجرام في نظر "تارد" مهنةٌ يعلمها الفرد في بيئته المحيطة عن طريق تقليد المجرمين من أهله وعشيرته وأصدقائه.(١)

وقد وضع "تارد" ثلاثة قوانين للتقليد: ذكر في الأول أن الأشخاص يقلد بعضهم البعض بصورة أكثر ظهوراً كلما كانوا متقاربين، وذكر في الثاني أنه في الغالب يقلد المرءوس رئيسه الأعلى، وقال في الثالث أنه في حالة تعارض الأذواق "الموديلات" فإن الإنسان يقلد الحديث منها دون القديم.(٢)

- **تقييم نظرية الوسط الاجتماعي:**

يتفق الباحث مع ما ذهب إليه "لاكساني" من أن الوسط الاجتماعي قد يمثل في بعض الأحيان تربةً جيدةً لإنتاج الجرم، ذلك لأن بعض المؤثرات الثقافية، والاقتصادية قد تدفع بالفرد إلى عالم الجريمة، فشيوع الانحلال الأخلاقي، والإعلام الماجن يمثلان نوعاً من العوامل الثقافية التي تدفع بالفرد إلى مجال الجريمة والانحراف الأخلاقي، كذلك تؤدي الضغوط الاقتصادية والفقر، إلى لجوء البعض لتدبير احتياجاتهم عن طريق السبل غير المشروعة. وعليه يكون ما ذكره "لاكساني" من أثرٍ للوسط الاجتماعي صحيحاً.

أما بالنسبة لما ذهب إليه "تارد" في مبدأ "المحاكاة" فيرى الباحث أن التقليد وحده لا يكفي لكي يسلك شخص ما سلوكاً إجرامياً، ذلك لأن هناك كثيراً من المجرمين الذين لم يسبروا من سبقهم إلى مثل فعلهم، وفي هذا ما يدل على أن هؤلاء لم يرتكبوا جرائمهم بدافع التقليد، وإلا فكيف يفسر "تارد" لقابيل لقابيل، وهي الجريمة الأولى على كوكب الأرض، ولم يسبر قابيلُ قاتلاً سبقه إلى ذلك، فمن قلّد إذن؟!

كذلك يؤخذ على نظرية "المحاكاة والتقليد لتارد" في تفسير السلوك الإجرامي أن "تارد" لم يذكر الدافع وراء هذا التقليد للسلوك الإجرامي، كما لم يذكر ما إذا كان التقليد شعورياً أم لا شعورياً، أي إذا كان قهرياً أم إرادياً".(٣)

---

(١) د. سامية حسن الساعاتي، مرجع سابق، ص ٩٩.

(٢) د. علي عبد القادر القهوجي، مرجع سابق، ص ص ٧١: ٧٣.

(٣) د. سامية حسن الساعاتي، مرجع سابق، ص ١٠٠

٦- المدرسة الجغرافية (مدرسة الخرائط):

من أبرز رواد هذه المدرسة: العالم الفرنسي "جيري Guerry"، والعالم البلجيكي "كيتليه Quetelet" ، لقد حاول "جيري" الربط بين فصول السنة والإجرام، وكذلك بين التوزيع الجغرافي للجريمة، والعوامل السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، وأثبت أن جرائم الاعتداء على الأشخاص أكثر انتشاراً في جنوب فرنسا، في حين تكون جرائم الاعتداء على الأموال هي الأكثر انتشاراً في شمال فرنسا.(١)

وقد توصل "كيتليه Quetelet" إلى صياغة قانونين: الأول يتعلق بثبات الإجرام من عام لآخر في نفس الظروف، وأطلق عليه "قانون ميزانية الجريمة"، والثاني هو "قانون الحرارة الإجرامي" والذي أكد فيه أن جرائم الأشخاص تغلب في الأقاليم الجنوبية لأوربا حينما يكون الطقس حاراً، بينما تغلب جرائم الأموال في الأقاليم الشمالية لأوربا حينما يكون الطقس بارداً.(٢)

وفي دراسة(٣) حول "الطقس والجريمة" كان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

١- تزداد جرائم التعدي، والسرقة، والعنف الجماعي، والعنف المنزلي، والاغتصاب بزيادة درجة حرارة الغرفة، على الأقل حتى ٨٥° فهرنهيتية والعلاقة بين الحرارة والانتحار غير مؤكدة.

٢- تزداد جرائم العنف ضد الأفراد خطياً بزيادة درجة الحرارة.

٣- توجد مجموعة من العوامل الوسيطة التي يمكن أن تفسر العلاقة بين الحرارة والسلوك الإجرامي العنيف، ومن هذه العوامل: استهلاك الكحوليات، الأجازات، وقت الفراغ،

---

(١) راجع في ذلك – د. رؤوف عبيد، مرجع سابق، ص ١٥٧.

– د. علي عبد القادر القهوجي، مرجع سابق، ص ٦٧.

(٢) د. علي عبد القادر القهوجي، مرجع سابق، ص ص ٦٧: ٦٨ عن:

- R. Merle et A. Vitu: Traitè De Droit Criminel, 3e èd. Cujas, 1978, T.I, p. 67, No.28.

(3) Ellen G. Cohn, "Weather and Crime", British Journal Of Criminology, vol. 30, No. 1, winter 1990, Oxford university press.

تولد التفاعل الاجتماعي، أي أن هذه العوامل تكون متوافرة في أوقات ارتفاع درجة الحرارة وبالتالي تساعد على ارتكاب الجرائم.

٤ – تؤدي الحرارة المرتفعة إلى عدم تقاضي المرء عن المضايقات.

وفي نهاية تلك الدراسة أشار الباحث إلى أن العلاقة بين درجة الحرارة، والجريمة، مازالت في حاجةٍ إلى المزيد من الدراسات الدقيقة.

كذلك فقد حاول "كيتليه Quetelet" أن يبين أثر الفصول الأربعة في الخروج على القانون، واستطاع بالطريقة الإحصائية أن يثبت أن جرائم العنف؛ كالقتل، والاغتصاب، والضرب تكثر في فصل الصيف، بينما تكثر جرائم المال كالسرقة والنصب في فصل الشتاء.[١]

- **تقييم المدرسة الجغرافية:**

مما يحسب للنظرية الجغرافية في تفسير الجريمة أن لها فضل السبق في كشف العلاقة بين الجريمة والظواهر الطبيعية.[٢] والحقيقة أنه يجب عدم المغالاة في دور العوامل الجغرافية، وتأثيرها على السلوك الإجرامي، ويجب أن يقابل هذا العامل بحذرٍ شديدٍ لما يُحتفد من محدودية تأثيره.[٣]

فعلى سبيل المثال قد لا يرجع ارتفاع نسبة جرائم الآداب في فصل الربيع إلى عامل الجو فحسب، ولكن يمكن أن يرجع ارتفاع هذه النسبة إلى ازدياد نشاط قوات الشرطة في أوقاتٍ معينةٍ مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة المضبوطين في هذا المجال.[٤]

تعليق عام على النظريات الاجتماعية المفسرة للجريمة:

يتبين من خلال العرض السابق للنظريات المفسرة للجريمة أنه يؤخذ على هذه النظريات، إفراطها في التركيز على العوامل الاجتماعية، والفصل بينها وبين العوامل الفردية ولا يمكن إغفال علاقة التأثير والتأثر بين الفرد والبيئة، والتي ينتج عنها ما يسمى بالتفاعل الاجتماعي، فإذا كانت الجريمة ظاهرةً اجتماعيةً تعتمد على التفاعل الاجتماعي، فإن الفرد يمثل شطر ذلك التفاعل، وعليه لا يمكن إهمال العوامل الفردية في تفسير السلوك الإجرامي.

---

(١) د. سامية حسن الساعاتي، مرجع سابق، ص ١٤٠.

(٢) د. علي عبد القادر القهوجي، مرجع سابق، ص٦٨.

(٣) د. محمد محمد شفيق، الجريمة والمجتمع، (الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ب ت)، ص ١٣٢.

(٤) د. سامية حسن الساعاتي، مرجع سابق، ص ١٤١.

رابعاً: المدرسة التكاملية:

تكونت هذه المدرسة على يد مجموعةٍ من الباحثين الذين نظروا إلى كل النظريات السابق حاولت تفسير السلوك الإجرامى، وكذلك النقد الذى وجه إلى كل نظريةٍ، ثم حاولوا أخذ كل ما هو مقبول من العوامل البيولوجية، و العضوية، و النفسية، والاجتماعية فى محاولةٍ منهم لإيجاد نظريةٍ متكاملةٍ لتفسير السلوك الإجرامى، وممن قال بأن السلوك الإجرامى ناتج عدة عوامل وليس عاملاً واحداً: "وليام هيلى William Healy"، و "سيرل بيرت Cyril Burt"، و "نورود إيست Norwood East" و "بيرسى ستوكس Stocks"، و "هيرمن مانهايم Hermann Mannheim".[1]

ويؤيد تقرير الأمين العام للأمم المتحدة ما ذهب إليه أصحاب الاتجاه التكاملى فى تفسير الجريمة، حيث أشار فى بعض الفقرات إلى أن الجريمة ليست نتيجةً لعاملٍ واحدٍ فقط، ولكنها نتاج عدة عوامل، ومن هذه الفقرات ما يلى:

١- "إن أسباب الجريمة والجناح لم تفهم بعد بوضوح، ولم يُحدد عاملٌ واحدٌ أو مجموعة عوامل واحدة من شأن اى منها أن يؤدى فى جميع الظروف إلى السلوك الإجرامى، بصرف النظر عن الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية، والثقافية. ولا تفهم الجريمة إلا فى سياق نظامٍ اجتماعى معينٍ فريدٍ بما ينطوى عليه من تحديدٍ، وما ينفرد به من نوعية ".[2]

٢- "يحتمل أن الظواهر مثل البؤس أو الفقر المدقع، واليأس وفقدان الأمل فيما يتعلق بالإمكانات الحالية والمستقبلية لتحسين الحالة الشخصية، وانعدام الفرص للتقدم الذاتى، وانتشار أوجه الجور الاجتماعى الصارخ، والاستغلال وسوء معاملة الأقليات وإذلالها، ومختلف أنواع التميز والفصل، ترجح الشك فى تحقيق التزامٍ سليمٍ للفرد ببعض القيم الاجتماعية الهامة المسئولة مباشرةً أو بصورةٍ غير مباشرةٍ عن تماسك الجماعات والتضامن الاجتماعى. ويبدو أن انعدام هذا الالتزام يساهم فى الاضطراب الاجتماعى، وبالتالى فى احتمال السلوك الإجرامى".[3]

---

(١) المرجع السابق، ص ١٢٨.

(٢) الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام، مرجع سابق، فقرة ٥٤، ص ص ١٣. ١٤.

(٣) المرجع السابق، فقرة٥٥، ص ١٤.

وذكر "عبد المجيد منصور" أن هناك اعتبارات أساسيةً يقوم عليها التفسير التكاملي للجريمة أهمها ما يلي: (١)

أولاً: وجوب استبعاد أي تفسير للسلوك الإجرامي يُبنى على فكرة العامل الواحد أو السبب الواحد.

ثانياً: وجوب اتباع الأسلوب التكاملي في بحث الظاهرة الإجرامية بين مختلف فروع العلوم التي تقوم بدراستها في كافة جوانبها.

تقييم المدرسة التكاملية :

على الرغم من محاولة الاتجاه التكاملي في تفسير الجريمة التخلص من سلبيات النظريات الأخرى، إلا أن البعض ينظر إلى هذا الاتجاه على أنه اتجاهٌ تلفيقي، هذا بالإضافة إلى أن هناك عوامل لم يتناولها هذا الاتجاه أيضاً على الرغم من تسميته بالتكاملي.(٢)

يتضح من العرض السابق للنظريات المفسرة للجريمة أنها جميعاً وليدة الثقافات الغربية، وبالتالي فهي بعيدةٌ عن ثقافتنا الإسلامية والعربية، وعليه تبدو الحاجة واضحةً إلى تفسير إسلامي للجريمة يكون متكاملاً، ويناسب واقعنا العربي والإسلامي.

- **التفسير الإسلامي للسلوك الإجرامي:**

حاول الدكتور "صالح الصنيع" وضع تصور لنظريةٍ إسلاميةٍ تفسر السلوك الإجرامي، ويعرض الباحث فيما يلي ملخصاً لما جاء في هذه النظرية.

- يرى الدكتور "صالح الصنيع"(٣) أن السلوك الإجرامي يرجع من الوجهة الإسلامية إلى العوامل الآتية:

أولاً: العوامل الذاتية:

وهي تلك العوامل التي تُنسب إلى الفرد، وتقوده إلى ارتكاب المعاصي والوقوع في الجريمة، وأهم هذه العوامل ما يلي:

---

(١) د. محمد شحاته ربيع وآخرون، مرجع سابق، ص ص ١٢٢ - ١٣٤

(٢) المرجع السابق، ص ١٤٢.

(٣) د. صالح بن إبراهيم بن عبد اللطيف الصنيع، التدين علاج الجريمة والرياض: إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٩٩٣م)، ص ص ١٠١ ١١٤

(١) الكفر (الانحراف عن الفطرة):

ذلك لأن الكفر فى حد ذاته أكبر الجرائم، وبه يفقد الإنسان الهادى (الإسلام) ويتمادى فى الإجرام، وقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لاَ يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَآءُ وَمَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدِ افْتَرَىٰ إِثْماً عَظِيماً﴾ [النساء : ٤٨].

(٢) اتباع الشيطان:

ذلك لأن الشيطان الد أعداء الإنسان، وهو الذى يُزيِّن له الأعمال السيئة، والوقوع فى الآثام. فقد قال الله تعالى محذراً منه: ﴿يَٰأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَتَّبِعُواْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ وَمَن يَتَّبِعْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَآءِ وَالْمُنكَرِ وَلَوْلاَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَداً وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يُزَكِّي مَن يَشَآءُ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [النور : ٢١].

(٣) ضعف الإيمان:

ذلك لأن المؤمن يكون قريباً من ربه، فإذا ضعف إيمانه نأى عنه، وهان عليه فعل المعاصى، وسُلب الإيمان من الفرد إذا هم بفعل بعض الآثام، فقد روى البخارى فى صحيحه عن أبى هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: "لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمنٌ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمنٌ، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمنٌ ولا ينهب نهبةً ذات شرف يرفع الناس إليه فيها أبصارهم حين ينهبها وهو مؤمن".[١]

(٤) اتباع هوى النفس:

ذلك لأن اتباع هوى النفس الأمارة بالسوء يؤدى بالفرد إلى الوقوع فيما حرم الله لتلبية شهواتها، وقد قال الله تعالى فى شأن النفس الأمارة بالسوء: ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِيَ إِنَّ النَّفْسَ لأَمَّارَةٌ بِالسُّوۤءِ إِلاَّ مَا رَحِمَ رَبِّيَ إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [يوسف :٥٣].

ثانياً: العوامل الاجتماعية:

١- الأسرة:

إذا صلحت الأسرة فإن صلاحها ينعكس على أفرادها، والعكس صحيح، ومما يوضح أثر الوالدين على الطفل ما ذكره رسول الله ﷺ حيث قال: "ما من مولود إلا يولد على

---

(١) الإمام/ ابن حجر العسقلانى (أحمد بن على بن حجر العسقلانى، ت ٨٥٢هـ)، فتح البارى بشرح صحيح البخارى، ط ١، (مجلد ١٢، (القاهرة: دار الريان للتراث، ١٩٨٧م)، ص ٥٩.

الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه كما تنتج البهيمة بهيمةً جمعاء هل تحسون فيها من جدعاء".(١)

٢- جماعة الرفاق:

تؤثر جماعة الرفاق تأثيراً إيجابياً أو سلبياً على الفرد، لذلك وجه رسول الله ﷺ، إلى اختيار الصحبة الطيبة فقال: "الرجل على دين خليله فليظر أحدكم من يخالل" (٢)

وقال ﷺ: "لا تصاحب إلا مؤمناً ولا يأكل طعامك إلا تقي".(٣)

٣- عدم تنفيذ المجتمع لأحكام الشريعة:

حيث يؤدي عدم تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، والاعتماد على القانون الوضعي حتى في الدول الإسلامية إلى ضعف الردع، وتكرار الجريمة، يقول الله تعالى: ﴿وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَن بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِن تَوَلَّوْا فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيراً مِّنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ﴾ [المائدة:٤٩] .

٤- إهمال الحسبة في المجتمع:

يمثل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر جوهر الحسبة، وهي أحد الدعائم الرئيسة للدين الإسلامي، وقد أدى إهمالها إلى ارتكاب الأفراد للعديد من الجرائم نتيجة لعدم وجود من يقوم بها، وقد وضع القرآن الحسبة شرطاً لأن تكون أمة محمد ﷺ خير أمة أخرجت للناس، فقد قال الله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْراً لَّهُم مِّنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [آل عمران:١١٠] .

وقال ﷺ: "من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان".(٤)

---

(١) الإمام/ مسلم (أبو الحسن مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، ت ٢٦١هـ)، صحيح مسلم بشرح النووي، المجلد السادس ، الجزء ١٦، ط ١،(القاهرة: دار الريان للتراث، ١٩٨٧م)، ص ص٢٠٧: ٢٠٩ .

(٢) الإمام/ الترمذي (أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، ت ٢٧٩هـ)، سنن الترمذي، المجلد الرابع، (بيروت: دار الفكر العربي، ١٩٨٠م)، ص ١٧.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٧.

(٤) الإمام/مسلم، صحيح مسلم بشرح النووي، مرجع سابق، الجزء الثاني، ص ص ٢٤: ٢٥.

ويضيف الباحث إلى ما ذكره الدكتور"صالح بن إبراهيم الصنيع" ما يلي:

يرى الباحث أن الجشع والحسد والكبر من أسباب الجريمة، وقد جاء في القرآن الكريم ما يؤيد ذلك، ومنه ما يلي:

١ - قال الله تعالى في قصة ابني آدم: ﴿ وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ ۝ لَئِنْ بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ ۝ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ ۝ فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ . [المائدة:٢٧-٣٠] .

وجاء في شرح هذه القصة[1] أن آدم عليه السلام كان لا يولد له مولودٌ إلا ومعه جاريةٌ، فكان يزوج غلام هذا البطن جارية البطن الآخر، والعكس، فكانت الفتاة التي ينبغي أن يتزوجها هابيل أجمل من تلك التي يبغي أن يتزوجها قابيل، فحسد قابيل أخاه، وأراد أن يتزوج هو أجمل الفتاتين، فأمرهما آدم بأن يُقرِّب كلٌ منهما قرباناً إلى الله، وأن الذي يُتقبل قربانه فهو الأحق بأجمل الفتاتين، وكان هابيل صاحب ضرعٍ فقدم أفضل ما عنده، وكان قابيل صاحب زرعٍ فقدم أسوء ما عنده، فأرسل الله ناراً فالتهمت قربان هابيل، فزاد حقد قابيل عليه وانتهى إلى قتله.

٢- قال الله تعالى في شأن الخصمين اللذين اختصما إلى نبي الله داود: ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ﴾ [ص:٢٣] .

مما يشير إلى الجشع الذي يؤدي إلى الظلم وقهر الآخرين.

وهناك دلائل من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة تشير إلى أن للوراثة أثراً في صلاح الأبناء أو فسادهم، ولذلك أوصى رسول الله ﷺ في حديث أخرجه ابن ماجه بحسن اختيار الزوجة فقال ﷺ: "تخيروا لنطفكم وانكحوا الأكفاء" [أخرجه بن ماجه].

كذلك فإن التقوى والصلاح ينفعان الذرية بدليل قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا﴾ [الكهف:٨٢] .

---

(١) محمد علي الصابوني، مختصر تفسير ابن كثير، المجلد الأول، ط ٢، (بيروت: دار القرآن الكريم، ١٣٩٦هـ)، ص ٥٠٦.

فقد قال ابن عباس: حُفظا بصلاح أبيهما، وفيه دليلٌ على أن الرجل الصالح يُحفظ فى ذريته،وقيل كان بينهما وبين الأب الذى حُفظا به سبعة آباء.(١)

وإذا اعتبرت هذه قاعدة فإنه يشذ عنها ما تحمله السيرة فى طياتها من قصة الصحابى عكرمة، فهو ابن لأحد أعداء الإسلام وهو أبو جهل، كذلك فقد حكى القرآن الكريم قصة ابن نوح الذى كان كافراً، والكفر أكبر الجرائم من الوجهة الإسلامية، فقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لاَ يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَآءُ وَمَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدِ افْتَرَىٰ إِثْماً عَظِيماً﴾ [النساء:٤٨] .

أما فيما يتعلق بأثر الشكل الخارجى للفرد فى السلوك الإجرامى، فالنظرية الإسلامية لا تُقرُّ بأن الشكل الخارجى هو السبب فى السلوك الإجرامى وإنما تركز على أثر القلب، لذلك يقول رسول الله ﷺ: "إن الله لا ينظر إلى أجسادكم ولا إلى صوركم ولكن ينظر إلى قلوبكم".(٢)

أما فيما يتعلق بمدرسة التحليل النفسى فيرى الباحث أن النفس الأمارة بالسوء فى النظرية الإسلامية تقابل ما يسمى "بالهى" كأحد مكونات الشخصية عند فرويد، فى حين تعمل النفس اللوامة عمل الضمير أو ما يسمى "بالأنا الأعلى"، فالمجرم من الوجهة الإسلامية منصاعٌ لأوامر النفس الأمارة بالسوء.

ولا يخفى على أحدٍ أن الشريعة الإسلامية استوعبت كل ما يتعلق بدراسة نفس الإنسان، فقد اهتمت بدراسة عقل الإنسان باعتباره مركز الإدراك فيه، كما اهتمت بدراسة قلبه باعتباره مركز العاطفة والغرائز، وقالت بأن الخير والشر غريزتان فطريتان تعيشان فى كل نفس، ويكون الإنسان عرضةً لأن يتأثر بأيهما، ويتوقف ذلك على تأثير القسم الفطرية أو المكتسبة، وقد نفت الشريعة الإسلامية ما يعرف اصطلاحاً بـ"الحتمية البيولوجية" التى دعا إليها "لومبروزو" وأكدت على عامل البيئة الاجتماعية.(٣)

---

(١) المرجع السابق، المجلد الثانى، ص ٤٣٢.

(٢) الإمام/ مسلم، صحيح مسلم بشرح النووى، مرجع سابق، المجلد السادس، الجزء السادس عشر، ص١٢١.

(٣) د. محمد أبو حسان، الجريمة والعقوبة فى الشريعة الإسلامية: دراسة مقارنة، ط ١، (الزرقاء: مكتبة المنار، ١٩٨٧م)، ص ص ١٣٩: ١٤٠.

خاتمة

ينبغي الإشارة في نهاية هذا الفصل إلى أن التصنيف السالف للنظريات المفسرة للجريمة ليس ثابتاً لدى كل من كتب في هذا المجال، فقد اتضح من قراءات الباحث أن النظريات المختلفة التي تناولت تفسير السلوك الإجرامي دارت في فلك العوامل البيئية، والعوامل الفردية، إلا أن الباحثين في هذا المجال قد يختلفون في إدراج بعض النظريات تحت اتجاه معين. فيمكن- على سبيل المثال-أن تدرج نظرية كنظرية "جبرايل تارد" تحت النظريات الاجتماعية، عند من يغلبون الجانب الاجتماعي فيها، وتارة أخرى تحت النظريات النفسية عند من يغلبون الجانب النفسي فيها.

كذلك قد تسمى نظريةٌ معينةٌ بأكثر من اسم، فتسمى نظريةٌ كالنظرية التكوينية في بعض الأحيان بالنظرية العضوية أو النظرية البيولوجية، كذلك فإن البعض يجعل النظرية الوراثية نظريةً منفصلةً، في حين يدرجها البعض الآخر تحت النظريات التكوينية.

ويلخص الباحث فيما يلي كل ما ورد في نظريات هذا الفصل من أسبابٍ للجريمة وذلك على النحو التالي:

يمكن تصنيف أسباب الجريمة وفقاً للنظريات السابقة إلى:

أولاً: أسبابٌ تتعلق بالفرد، ويُطلق عليها "العوامل الفردية" وتشمل:

١- العاهات والعيوب الخِلقية والشوهات الجسمية.

٢- البنية الجسمية أو نمط الجسم.

٣- الاضطرابات الفسيولوجية.

٤- الوراثة.

٥- الدوافع والعقد النفسية.

٦- الرغبة الجنسية.

٧- الأمراض العقلية.

٨- الرغبة في تقليد الآخرين.

ثانياً: أسباب تتعلق بالبيئة المحيطة بالفرد، ويُطلق عليها "العوامل البيئية" وتشمل:

١- العوامل الاقتصادية.

٢- التفكك الاجتماعي، وصراع الثقافات.

٣- رفاق السوء، والوسط الاجتماعى الفاسد.

٤- العوامل الجغرافية.

أما من المنظور الإسلامى لتعزى الجريمة إلى:

أولاً: العوامل الفردية، وتشمل:

١- الكفر.

٢- اتباع الشيطان.

٣- ضعف الإيمان.

٤- اتباع هوى النفس.

٥- الوراثة.

ثانياً: العوامل البيئية، وتشمل:

١- الأسرة.

٢- جماعة الرفاق.

٣- عدم تنفيذ المجتمع لأحكام الشريعة.

٤- إهمال الحسبة فى المجتمع.

٥- الجشع والحسد.